

حديث: (داووا مرضاكم بالصدقة) "دراسة نقدية"

د. خالد بن محمد بن راجح أبو القاسم

أستاذ الحديث وعلومه المشارك

ملخص البحث. اعتنى هذا البحث باستقصاء الطرق المتعددة لحديث: "داووا مرضاكم بالصدقة"، من مصادرها المختلفة، بهدف إجراء دراسة نقدية لأسانيد وطرق الحديث موضع الدراسة، والحكم عليها، وبيان درجتها، سالكاً فيه نهج علماء الحديث المتقدمين، مع حصر كلام العلماء في الحكم على كل طريق، وذكر أقوال الذين ذهبوا منهم إلى تقوية الحديث، والذين ذهبوا إلى تضعيفه بمجموع طرقه، ومناقشة أقوال القائلين بالتقوية، وقد خلصت فيه إلى نتيجة: أنّ الحديث لا يصح؛ لشدة ضعف جميع طرقه، وضعف حُجّة القائلين بتقوية الحديث بمجموع الطرق، وفي الختام أوصى البحث: بمواصلة الوقوف من قِبل المختصين على الأحاديث المختلف في الحكم عليها صحة وضعفاً عند علماء الحديث، ومشتهرة بين العلماء، وطلبة العلم، والعامّة.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وعلى كل من اهتدى بهديه، واستن بسنته واقتفى أثره إلى يوم الدين؛ أما بعد:

فتعد السنّة النبوية من العلوم التي كثرت فيها الكتابة والتأليف على مرّ العصور والأزمان، وتنوّعت فيها طرائق العلماء في التصنيف؛ وذلك لكونها المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي العظيم، ومن الطرق التي سلكها العلماء في تصنيف الأحاديث؛ تخرّيج الأحاديث النبوية المشتملة على موضوع محدد، أو كانت مما اختلفت فيها أنظار المحدثين ما بين مصحح ومضعف؛ لتعدد طرقها واختلاف مخارجها، وبلا شك أنّ في ذلك فوائد عظيمة، وثماراً جلييلة أهمها: استقصاء الطرق، وجمع كلام الأئمة على الحديث في محل واحد بعد أن كان مفرّقاً مشتتاً، مما يجعل هذا النوع من التصنيف محبباً لدى المختصين، وغيرهم من طلبة العلم والباحثين. ومن أشهر المصنفات في هذا النوع الآتي:

١ - "طرق حديث الطير" لأبي طاهر الخراساني^(١).

٢ - "طرق حديث زر غباً تزدد حباً" لأبي نعيم الأصبهاني^(٢).

٣ - "طرق حديث قبض العلم" لأبي بكر الخطيب البغدادي^(٣).

لذا أحبيت أن أسهم في كتابة دراسة نقدية لحديث: "داووا مرضاكم بالصدقة" من حيث جمع طرقه، ومعرفة أقوال العلماء في الحكم عليه، وبيان الراجح منها في نظر الباحث.

(١) ذكره الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (١١١٢/٣).

(٢) ذكره ابن حجر في "المعجم المفهرس" (ص ٢٤٥).

(٣) ذكره الكتاني في "الرسالة المستطرفة" (ص ١١٢).

مشكلة البحث:

يلاحظ الباحثون في العلوم الشرعية كثرة استشهاد العلماء، وطلاب العلم، والدعاة، والخطباء، والعامّة، بحديث "داووا مرضاكم بالصدقة"، واحتجاجهم به في فضل التداوي بالصدقة، وقد وقع خلاف بين العلماء في الحكم على الحديث أهو ضعيف أم ثابت؟ فالقول بثبوته يعني صلاحيته للاحتجاج، والقول بضعفه يعني أنّ الحديث لا يُحتج به، وهنا تكمن مشكلة البحث الأساسية: أيصلح الحديث للاحتجاج أم لا؟

حدود البحث:

هذا البحث متعلق بجمع كل الروايات والطرق - التي وقفت عليها - الخاصة بحديث "داووا مرضاكم بالصدقة"، من كتب الحديث المسندة، وما في حكمها، مع استقصاء لأقوال العلماء في الحكم عليه.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من خلال ما يأتي:

- ١ - شُهرة الحديث محل الدّراسة وتداوله على ألسنة العامة والخاصة.
- ٢ - يرى عدد من العلماء أنّ الحديث غير صالح للاحتجاج، بيد أنّ بعضاً من أهل العلم قديماً وحديثاً يخالفون في ذلك، مما يجعل تحرير الأقوال، ومناقشة رأي كل فريق في غاية الأهمية، خاصة لغير المختصين بعلم الحديث الذين ربما شعر بعضهم بشيء من الحيرة والاضطراب في مثل هذه المواطن الخلافية التي لا تدخل في نطاق تخصصهم.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

١ - تتبع طرق الحديث الموجودة في كتب السنّة وجمعها، وما في حكمها من الكتب المسندة، ودراستها دراسة نقدية.

٢ - استقصاء أقوال العلماء واختلافهم في الحكم على الحديث، مع بيان الرأي الراجح في ذلك مصحوباً بالتحقيق والمناقشة.

أسباب اختيار الموضوع:

يتمثل اختيار موضوع البحث في الأسباب الآتية:

١ - استشهاد كثير من العلماء، وطلاب العلم، والدعاة، والخطباء، والعامّة بهذا الحديث على فضل التداوي بالصدقة.

٢ - اعتقاد بعض طلبة العلم، وأصحاب التخصصات الشرعية الأخرى فضلاً عن العامة صحة الحديث، وأن لا خلاف بين العلماء في الحكم عليه، وقد وقفت على ذلك بنفسي.

الدّراسات السّابقة:

بمراجعة الباحث المظان العلمية المعنية بالدّراسات العلمية لم يقف على دراسة علمية أكاديمية ذات صلة مباشرة بهذه الدّراسة، ولكنه وقف على مقال، ورسالة صغيرة لهما علاقة بالموضوع:

- أما المقال فهو بعنوان: "حديث: داووا مرضاكم بالصدقة، وما يتصل به من حكايات وأخبار" للباحث: محمد زياد التكلة - وهو موجود على صفحات كثير من مواقع الشبكة العنكبوتية - وقد ذكر فيه طرق الحديث، وتخرّيجها مختصراً وبيان موضع علة الحديث، ثم ذكر الحكايات والأخبار المتعلقة بالصدقة.

- وأما الرسالة فهي بعنوان: "الزواج المقلقة لمنكر التداوي بالصدقة"^(٤) لأبي الفيض أحمد بن محمد بن الصديق الغماري بلغ عدد صفحاتها: (سبع عشرة صفحة) دون الفهارس. شُنع في مقدمة الرسالة على من أنكر التداوي بالصدقة، مبيّناً أن إنكار التداوي بالصدقة إنكار لما عُلم بالضرورة من عقائد أهل الإسلام، وسائر الملمين أهل الأديان"، بعدها ذكر - تحت عنوان: "فصل" - كل الطرق التي وردت في رواية الحديث، بأسانيد أصحاب المصنفات التي أخرجتها، مكتفياً برواية واحدة لكل طريق، دون الإشارة إلى علل الأسانيد غالباً، واستغرق ذكرها منه ثلاث صفحات فقط. ثم قال في مقدمة الفصل الذي يليه: "فهذه الطرق وإن كان فيها مقال، إلا أن مرسل الحسن البصري حسن الإسناد، وهو حجة عند الجمهور، إذا ورد موصولاً من طريق آخر ولو ضعيفاً، فكيف بوروده موصولاً من طرق متعددة فيها أيضاً الحسن، وهو حديث أبي أمامة على رأي الحافظ السيوطي، فالحديث صحيح عند الجمهور، واجب امثاله، والعمل به. فإذا نظرنا إلى شواهده الكثيرة الصحيحة المخبرة بأن الصدقة تدفع البلاء، والآفات، ومصارع السوء؛ صار المعنى متواتراً، مقطوعاً به، يفيد العلم اليقيني بثبوت ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم"^(٥).

بعدها أورد جملة من الشواهد - على حدّ زعمه - هي عبارة عن أحاديث عامة، فيها: الحض على الصدقة، وأنها تقي مصارع السوء، وأنها تمنع البلاء، وتدفع المكروه، ولا ذُكر فيها للتداوي إطلاقاً، بل كلها ما بين ضعيف، وضعيف جداً، وموضوع". واستغرق ذلك منه بقية صفحات الرسالة.

(٤) تحقيق: عدنان زهار. ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ. (وهو مطبوع بذييل كتابه الآخر: نهاية الآمال بصحة حديث عرض الأعمال).

(٥) الزواج المقلقة لمنكر التداوي بالصدقة، للغماري (ص ٦٠).

أمّا هذه الدّراسة العلمية فقد تميّزت بالآتي :

- التوسع في التخريج قدر المستطاع
- دراسة رجال مدار إسناد كل طريق ، وبيان الرأي الراجح في الرواة المختلف فيهم في نظر الباحث.
- بيان الحكم النهائي على كل طريق ؛ حسب دراسة الإسناد.
- إيراد أقوال العلماء في الحكم على كل طريق بمفرده.
- ذكر أقوال العلماء القائلين بترقية الحديث ، والقائلين بتضعيفه بمجموع طرقه.
- مناقشة أقوال القائلين بصلاحيّة الحديث للترقية بمجموع طرقه.
- بيان الحكم الراجح على الحديث في نظر الباحث.

منهج البحث:

- كان منهج الباحث في دراسته على النحو الآتي :
- ١ - تتبع طرق الحديث الموجودة في كتب السُّنَّة، وما في حكمها من الكتب المسندة وجمعها.
 - ٢ - تخريج جميع طرق الحديث - التي وقفت عليها - من مصادرها الأصلية ؛ فإن كان المصدر مخطوطاً ، أو مفقوداً ، أعزّو الحديث إلى من عزاه إليه.
 - ٣ - دراسة رجال مدار الإسناد ، وبيان حال الرواة المختلف فيهم.
 - ٤ - إذا كان الراوي مُتَّفَقاً على توثيقه ، أو تضعيفه أقتصر على ما ورد في التقريب.
 - ٥ - بيان الحكم على إسناد كل طريق بمفرده.
 - ٦ - ذكر أقوال العلماء على الحديث سنداً وامتناً.

٧ - استقصاء أقوال العلماء واختلافهم في الحكم على الحديث بمجموع طرقه.

٨ - بيان الرأي الراجح من أقوالهم بالأدلة والمناقشة.

خطة الدراسة:

تكونت الدراسة من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة.

أما المقدمة فقد اشتملت على: موضوع البحث، ومشكلته، وحدوده، وأهدافه، وأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.

المبحث الأول: تخريج طرق الحديث والحكم عليها.

المبحث الثاني: حكم العلماء على الحديث بمجموع طرقه. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: القائلون بتقوية الحديث بمجموع طرقه.

المطلب الثاني: القائلون بتضعيف الحديث بمجموع طرقه.

المطلب الثالث: الرأي الراجح في الحكم على الحديث بمجموع طرقه.

الخاتمة: وفيها أهمّ النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: تخريج طرق الحديث والحكم عليها

رُوي هذا الحديث عن عبد الله بن مسعود، وعبادة بن الصامت، وعبد الله بن عمر، وأنس بن مالك، وسمرة بن جندب، وأبي أمامة الباهلي، والحسن البصري رضي الله عنهم.

وهذا بيان تخريج أحاديثهم، مُرَعِيًّا في ترتيبها شُهْرَةَ المخرجين، وكثرتهم:

أولاً: حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في "كتاب الدعاء" (٢/٨٠٦ ح رقم ٤٨)، وفي "المعجم

الأوسط" (٢/٥٧٤ ح رقم ١٩٨٤)، وفي "المعجم الكبير" (١٠/١٢٨ ح رقم

١٠١٩٦)، وابن عدي في "الكامل في الضعفاء" (٣٤٠/٦ - ٣٤١)، وأبو نعيم في "حلية الأولياء" (١٠٤/٢) و (٢٣٧/٤)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٤٠١/١) - ٤٠٢ ح رقم ٦٩١، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣٨٢/٣)، والخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (٣٣٤/٦) و (٢١/١٣)، ويحيى بن الحسين الشجري في "الأمالى الخميسية" - كما في ترتيب الأمالي - (٢٩٧/١ ح رقم ١٠٣٢)، وأبو الغنائم النرسي في "الفوائد المنتقاة الغرائب الحسان عن الشيوخ الكوفيين" (ص ٨٥ ح رقم ٤٣)، وكمال الدين ابن العديم في "بغية الطلب في تاريخ حلب" (١٤٩٦/٣) - (١٤٩٧)، وقوام السنّة الأصبهاني في "الترغيب والترهيب" (٣٣٥/١ - ٣٣٦ ح رقم ٥٦٥)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية في الأحاديث الواهية" (٤٩٣/٢ - ٤٩٤ ح رقم ٨١٥)، وعبد الغني المقدسي في "الترغيب في الدعاء والحث عليه" (ص ١٦٠ ح رقم ٦).

كلهم من طرق عن موسى بن عمير^(٦)، عن الحكم، عن إبراهيم، عن الأسود بن يزيد، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "حصّنوا أموالكم بالزكاة، وداووا مرضاكم بالصدقة، وأعدّوا للبلاء الدعاء".

رجال الإسناد:

١ - موسى بن عمير القرشي، أبو هارون الكوفي الأعمى، مولى آل جعدة بن هبيرة المخزومي^(٧).

قال ابن معين^(٨): "ليس بشيء"،

(٦) وقع عند الشجري: موسى بن أعين بدلاً من ابن عمير، وهو خطأ مطبعي.

(٧) تهذيب الكمال (١٢٨/٢٩ - ١٣٠ رقم ٦٢٨٧).

(٨) تاريخ بغداد (٢١/١٣).

وقال أبو حاتم^(٩): "ذهب الحديث كذّاب"، وقال أبو زرعة^(١٠)، والدارقطني^(١١): "ضعيف"، وقال النسائي^(١٢)، والعقيلي^(١٣): "منكر الحديث"، وقال ابن عدي^(١٤): "عامّة ما يرويه مما لا يتابعه الثقات عليه"، وقال أبو أحمد الحاكم^(١٥): "ليس حديثه بالقائم"، وقال أبو نعيم^(١٦): "روى عن الحكم بن عُتيبة المناكير"، وقال الذهبي^(١٧): "واهِ"، وقال ابن حجر^(١٨): "متروك".

الدّراسة والتّرجيح: أطبق التّقاد على جرح موسى بن عمير، بيد أنّهم لم يتفقوا على عدّه في مرتبة واحدة، فالأكثر على تركه، وإهدار أمره، والقلّة اكتفوا فيه بذكر عبارات تُستعمل في الضعفاء الذين يُكتب حديثهم، علماً بأن الدّارقطني وهو ممن أطلق عليه عبارة الضعف المحتمل، كثيراً ما يستعمل هذا اللفظة ويريد بها ترك حديث الراوي، قال المناوي في مقدمة فيض القدير^(١٩) عن الذهبي قوله - في الدارقطني - : "فإنّه لا يُضعّف إلا من لا طبّ فيه".

(٩) الجرح والتعديل (١٥٥/٨) رقم ٦٩٦.

(١٠) سؤالات البرذعي لأبي زرعة (٥٣٢/٢).

(١١) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١٤٨/٣).

(١٢) الضعفاء والمتروكون له (ص ٢٢٤ رقم ٥٨٢).

(١٣) الضعفاء الكبير (١٥٩/٤ - ١٦٠ رقم ١٧٣١).

(١٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٣٤٠/٦ - ٣٤٢ رقم ١٨١٩).

(١٥) تهذيب التهذيب (٣٦٥/١٠).

(١٦) الضعفاء له (ص ١٣٦ رقم ٢٠٣).

(١٧) تلخيص المستدرک (٧٣/٣).

(١٨) تقريب التهذيب (ص ٩٨٤ رقم ٧٠٤٩).

(١٩) (٢٨/١).

خلاصة القول: إنَّ موسى بن عُمير متروك، لا يُكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار؛ لأنَّ غالب الثُّقاة من المتقدمين، والمتأخرين قد ضعَّفوه جداً، ورماه أبو حاتم بالكذب.

٢ - الحكم بن عُتيبة، أبو محمد الكندي، الكوفي، ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس، من الخامسة، مات سنة ثلاث عشرة أو بعدها^(٢٠).

٣ - إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، أبو عمران الكوفي، الفقيه، ثقة إلا أنه يُرسل كثيراً من الخامسة مات سنة ست وتسعين وهو ابن خمسين أو نحوها^(٢١).

٤ - الأسود بن يزيد بن قيس، أبو عمرو أو أبو عبد الرحمن النخعي، مخضرم، ثقة مكثّر فقيه من الثانية مات سنة أربع أو خمس وسبعين^(٢٢).

٥ - عبد الله بن مسعود بن حبيب، أبو عبد الرحمن الهذلي. من السابقين الأولين، ومن كبار العلماء من الصحابة، مات سنة اثنتين وثلاثين^(٢٣).

الحكم على الإسناد:

الإسناد ضعيف جداً؛ من أجل موسى بن عُمير القرشي وهو متروك، وكذبته أبو حاتم، ومما يزيد ضعفه وهنا تفرد موسى به، مع شهرة هذا الإسناد وإمامة رجاله، فأين تلاميذ الحكم عنه كالأعمش، والأوزاعي، وشعبة، وأبي إسحاق، وأبي عوانة، ونظرائهم، قال أبو نعيم: "غريب من حديث الحكم وإبراهيم تفرد به موسى"^(٢٤). وقد عدَّ الإمام أحمد شرَّ الحديث الغرائب، ونهى عن كتابتها، حيث

(٢٠) تقريب التهذيب (ص ٢٦٣ رقم ١٤٦١).

(٢١) المصدر نفسه (ص ١١٨ رقم ٢٧٢).

(٢٢) المصدر نفسه (ص ١٤٦ رقم ٥١٤).

(٢٣) الإصابة في تمييز الصحابة (٤/١٩٨ - ٢٠١ رقم ٤٩٧٠).

(٢٤) حلية الأولياء (٤/٢٣٧).

قال: "شر الحديث الغرائب، التي لا يُعمل بها، ولا يُعتمد عليها"^(٢٥)، وقال أيضاً: "لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب، فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء"^(٢٦).

أقوال العلماء في الحكم على الحديث:

تأكيداً لهذا الحكم سأذكر ما وقفت عليه من أقوال العلماء حول هذا الطريق، وهي على النحو الآتي:

- قال ابن عدي: - بعد أن ذكر لموسى جملة من الأحاديث، وهذا أحدها - "وموسى بن عمير هذا له غير ما ذكرت أحاديث، وعامة ما يرويه مما لا يتابعه الثقات عليه"^(٢٧).

- وقال البيهقي: "وإنما يُعرف هذا المتن عن الحسن البصري عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا"^(٢٨).

- وقال ابن القيسراني: "رواه موسى بن عمير: عن الحكم، عن إبراهيم، عن الأسود، عن ابن مسعود. والحديث منكر، وموسى لا يتابع على رواياته"^(٢٩).

- وقال ابن الجوزي: "هذا حديث لا يصح تفرد به موسى بن عمير، قال يحيى: ليس بشيء، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه. ثم قال: وإنما روي هذا مرسلًا"^(٣٠).

(٢٥) الكفاية في علم الرواية (ص ١٤١).

(٢٦) أدب الإملاء والاستملاء (ص ٥٨).

(٢٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/٣٤٢).

(٢٨) السنن الكبرى (٣/٣٨٢).

(٢٩) ذخيرة الحفاظ (٣/١٢٤٤).

(٣٠) العلل المتناهية (٢/٤٩٤).

- وقال الذهبي: "ومن مناكير موسى بن عمير، تفرد به عن الحكم، عن إبراهيم النخعي، عن الأسود، عن عبد الله، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: حصنوا أموالكم بالزكاة، وداووا مرضاكم بالصدقة، وأعدوا للبلاء الدعاء" (٣١).

- وقال ابن مفلح: "وروى جماعة في ترجمة: موسى بن عمير، وهو كذاب، عن الحكم، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عبد الله، مرفوعاً: "داووا مرضاكم بالصدقة... (٣٢)".

- وقال الهيثمي: "رواه الطبراني في الأوسط، والكبير، وفيه موسى بن عمير الكوفي، وهو متروك" (٣٣).

- وقال الألباني: "ضعيف جداً" (٣٤).

ثانياً: حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في "كتاب الدعاء" (٨٠١/٢ ح رقم ٣٤)، وفي "مسند الشاميين" (٣٤/١ ح رقم ١٨) من طريق هشام بن عمار، ثنا عراك بن خالد بن يزيد، حدثني أبي قال: سمعت إبراهيم بن أبي عبلة، يُحدِّث عن عبادة بن الصامت، رضي الله عنه قال: أتي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قاعد في ظل الحطيم (٣٥) بمكة،

(٣١) سير أعلام النبلاء (٤/٥١ - ٥٢).

(٣٢) الفروع (٣/٢٦١).

(٣٣) مجمع الزوائد (٣/٦٣ - ٦٤).

(٣٤) ضعيف الجامع الصغير وزيادته (٣/٩٩ رقم ٢٧٢٣)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٧/٤٨٧ - ٤٨٨ رقم ٣٤٩٢).

(٣٥) الحطيم: بالفتح ثم الكسر: بمكة، قال مالك بن أنس: "هو ما بين المقام إلى الباب"، وقال ابن جريج: "هو ما بين الركن والمقام وزمزم والحجر"، وقال ابن حبيب: "هو ما بين الركن الأسود إلى الباب إلى المقام حيث يتحطم الناس للدعاء"، وقال النضر: "الحطيم الذي فيه الميزاب، وإنما سمي حطيماً؛ لأن البيت رُبِع وترك محطوماً". معجم البلدان (٢/٣١٥).

فقيل: يا رسول الله أتبي على مال أبي فلان بسيف البحر^(٣٦) فذهب، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما تلف مال في بر ولا بحر إلا بمنع الزكاة، فحرّزوا أموالكم بالزكاة، وداووا مرضاكم بالصدقة، وادفعوا عنكم طوارق البلاء بالدعاء، فإنّ الدعاء ينفع مما نزل وما لم ينزل، ما نزل يكشفه وما لم ينزل يحبسّه".

ومن طريق الطبراني أخرجه ابن عساكر في "تاريخ مدينة دمشق" (١٦٤/٤٠ - ١٦٥)، وأخرجه في "معجم شيوخه" (١١٨٢/٢ ح رقم ١٥٤٤) من طريق آخر عن هشام بن عمار به مثله.

رجال الإسناد:

١ - هشام بن عمّار بن نصير السلميّ، أبو الوليد الدمشقي (ت ٢٤٥)^(٣٧)
قال ابن معين^(٣٨): "ثقة"، وقال مرة^(٣٩): "كيس كيس"، وقال العجلي^(٤٠)، وأبو حاتم^(٤١)، والدارقطني^(٤٢): "صدوق"، وزاد: "كبير المحل"، وقال أبو حاتم مرة أخرى^(٤٣): "لما كبر تغير، وكلما دفع إليه قرأه، وكلما لقن تلقن، وكان قديماً أصح، كان يقرأ من كتابه"، وقال أبو داود^(٤٤): "حدّث هشام بأرجح من أربعمائة حديث،

(٣٦) سيف البحر: هو ما افتدّ معه من ساجله. معجم مقاييس اللغة (١٢١/٣).

(٣٧) تهذيب الكمال (٢٤٢/٣٠ - ٢٥٥ رقم ٦٥٨٦).

(٣٨) سؤالات ابن الجنيد (ص ٣٩٦ رقم ٥١٩).

(٣٩) الجرح والتعديل (٦٦/٩).

(٤٠) تاريخ الثقات (ص ٤٥٩ رقم ١٧٤١).

(٤١) الجرح والتعديل (٦٦/٩ - ٦٧ رقم ٢٥٥).

(٤٢) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص ٢٨١ رقم ٥٠٧).

(٤٣) الجرح والتعديل (٦٦/٩ - ٦٧ رقم ٢٥٥).

(٤٤) سير أعلام النبلاء (١٣٧/١١).

ليس لها أصل مسندة كلها"، وقال النسائي^(٤٥): "لا بأس به"، وقال القزاز^(٤٦): "آفته أنه ربما لُقِّنَ أحاديث فتلقنها"، وذكره ابن حبان في الثقات^(٤٧)، وقال ابن عدي^(٤٨): "سمعت عبدان يقول: ما كان في الدنيا مثل هشام بن عمار في إسناده في زمانه"، وقال الذهبي^(٤٩): "صدوق مكثر له ما يُنكَر"، وقال ابن حجر^(٥٠): "صدوق مقرئ كَبُرَ فصار يتلقن فحديثه القديم أصح".

الدِّراسة والتَّرجيح: جَلَّ الثُّقاة على تعديل هشام بن عمار؛ فقد وثَّقه ابن معين توثيقاً مطلقاً، وجعله الباقر في الدرجة التالية، وحُجَّتْهم: أنه لما كَبُرَ تغير، وكان كلما لُقِّنَ تلقن، وجرحه أبو داود جرحاً شديداً بقوله: "حدَّث هشام بأرجح من أربعمئة حديث، ليس لها أصل مسندة كلها"، ولعلَّ في قول أبي داود هذا ما يُرَجِّح أنَّ هذا الحديث أحدها، خصوصاً وأنَّ طرق الحديث كلها غرائب وإفرادات. و**خلاصة القول:** إنَّ هشام بن عمار "صدوق مقرئ كَبُرَ فصار يتلقن فحديثه القديم أصح".

٢ - عراق بن خالد بن يزيد بن صالح بن صبيح المري، أبو الضحاك الدمشقي (ت قبل المائتين)^(٥١).

(٤٥) المعجم المشتمل (ص ٣١٢ رقم ١١٢٠).

(٤٦) تهذيب التهذيب (١١/٥٤).

(٤٧) (٩/٢٣٣).

(٤٨) أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (ص ٢١٧ رقم ٢٧٢).

(٤٩) ميزان الاعتدال (٤/٣٠٢ - ٣٠٤ رقم ٩٢٣٤).

(٥٠) تقريب التهذيب (ص ١٠٢٢ رقم ٧٣٥٣).

(٥١) تهذيب الكمال (١٩/٥٤٤ - ٥٤٥ رقم ٣٨٩٢).

قال دحيم^(٥٢): "ما كان به بأس"، وقال أبو حاتم^(٥٣): "مضطرب الحديث ليس بالقوى"، وقال في موضع آخر^(٥٤): "منكر الحديث"، وقال الدارقطني^(٥٥): "لا بأس به"، وذكره ابن حبان في الثقات^(٥٦)، وقال: "ربما أغرب وخالف"، وقال الذهبي^(٥٧): "حسن الحديث"، وقال ابن حجر^(٥٨): "ليس بالقوي"، وقال مرة^(٥٩): "لین".

الدّراسة والترجيح: اختلف التّقاد في الحكم على عراك بن خالد بين مُعدّل ومُجرّح، أمّا المعدّلون فجعلوه في درجة واحدة، وهي: مرتبة حسن الحديث، وقد تبعت رواياته فوجدتُ له خمسة أحاديث، تفرد بثلاثة منها، وقد وصفه أبو حاتم في إحدى روايته بقوله: "مضطرب الحديث، ليس بالقوي"، والاضطراب في مثل هذا العدد من الروايات، ينفي التعديل عنه، ويبقى الصواب مع المجرّحين الذين اختلفوا بدورهم في المرتبة التي يستحقها، فأهدر أبو حاتم حديثه وطرحه، في رواية، وجعله الباقون ممن يُكتب حديثه اعتباراً. وقد وصفه بعض المجرّحين بالاضطراب، الذي نتج عنه الإغراب، والمخالفة؛ كما قال ابن حبان: "ربما أغرب وخالف"، وهذان الأمران - مع ندرة روايته - كفيلاً بهلاكه، وإسقاط حديثه، كما وصفه أبو حاتم بقوله: "منكر الحديث".

(٥٢) تهذيب التهذيب (١٧١/٧).

(٥٣) الجرح والتعديل (٣٨/٧) رقم (٢٠٥).

(٥٤) العلل لابن أبي حاتم (٦١٤/٢ - ٦١٥).

(٥٥) سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني (ص ٥٧ رقم ٤١١).

(٥٦) (٥٢٥/٨).

(٥٧) ميزان الاعتدال (٦٣/٣) رقم (٥٥٩٧).

(٥٨) لسان الميزان (٣٠٤/٧) رقم (٤٠٢٦).

(٥٩) تقريب التهذيب (ص ٦٧٣ رقم ٤٥٨٠).

خلاصة القول: إنَّ عراك بن خالد متروك، لا يُكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار، والله أعلم.

- ٣ - خالد بن يزيد بن صالح بن صبيح المري، أبو هاشم الدمشقي، قاضي البلقاء، ثقة، من السابعة، مات سنة بضع وستين، وقد قارب التسعين^(٦٠).
- ٤ - إبراهيم ابن أبي عبله - بسكون الموحدة واسمه شمر بكسر المعجمة - ابن يقظان، أبو إسماعيل الشامي، ثقة، من الخامسة مات سنة اثنتين وخمسين^(٦١).
- ٥ - عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري، أبو الوليد المدني الخزرجي، أحد النقباء، بدري مشهور. مات بالرملة سنة أربع وثلاثين للهجرة^(٦٢).

الحكم على الإسناد:

الإسناد ضعيف جداً؛ هشام بن عمّار تغير لما كُبر، وكلما لُقّن تلقن، وحدثت بأرجح من أربعمائة حديث، ليس لها أصل مسندة كلها، ولا يستبعد أن يكون هذا أحدها، وعراك بن خالد، متروك، وهناك علة أخرى وهي: عدم سماع إبراهيم بن أبي عبله من عبادة بن الصامت، قال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول: لم يدرك إبراهيم بن أبي عبله، عبادة بن الصامت"^(٦٣).

أقوال العلماء في الحكم على الحديث:

- قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه هشام بن عمار، عن عراك بن خالد قال: حدثني أبي، قال: سمعت إبراهيم بن أبي عبله، يُحدث عن عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - : أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى وهو في الحطيم،

(٦٠) المصدر نفسه (ص ٢٩٣ رقم ١٦٩٧).

(٦١) المصدر نفسه (ص ١١١ رقم ٢١٥).

(٦٢) تجريد أسماء الصحابة (١/٢٩٤ رقم ٣١٠٩).

(٦٣) المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١١ رقم ٢٩).

فقيل: يا رسول الله، أتى علي مال بني فلان بسيف البحر، فذهب به، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما تلف مال في بر ولا بحر إلا بمنع الزكاة، فحَرِّزُوا أموالكم بالزكاة، وداووا مرضاكم بالصدقة، وادفعوا عنكم طوارق البلاء بالدعاء، فإن الدعاء ينفع مما نزل من السماء، ومما لم ينزل، ما نزل يكشفه، وما لم ينزل يحبسهُ"، قال أبي: "هذا حديث منكر، وإبراهيم لم يدرك عبادة، وعراك: منكر الحديث، وأبوه خالد بن يزيد، أوثق منه، وهو صدوق"^(٦٤).

- وقال الألباني: "منكر"، ثم قال: "وهذا إسناد ضعيف؛ وفيه علتان: الأولى: الانقطاع بين إبراهيم بن أبي عبله، وعبادة بن الصامت؛ فإن بين وفاتيهما أكثر من مائة سنة، والأخرى: ضعف عراك بن خالد بن يزيد"^(٦٥).
ثالثاً: حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (١٥٦/٧ - ١٥٧ ح رقم ٣٢٧٨)، والديلمي في "مسند الفردوس" - كما في "الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس مما ليس في الكتب المشهورة - مخطوط" للحافظ ابن حجر^(٦٦) - (ج ٢/ق ١٤٠/١ - ٢). كلاهما من طريق محمد بن يونس بن موسى، حدثنا بدل بن المحبر اليربوعي، حدثنا هلال بن مالك، حدثنا يونس بن عبيد، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال

(٦٤) علل الحديث لابن أبي حاتم (٦١٤/٢ - ٦١٥ رقم ٦٤٠).

(٦٥) السلسلة الضعيفة والموضوعة (٣٦٨/١٣ - ٣٦٩ ح رقم ٦١٦٢).

(٦٦) هي نسخة مخطوطة قال الحافظ: - في مقدمتها - "فهذا تعليق من مسند الفردوس لأبي منصور الديلمي لأحاديث تستفاد، أنه على حالها لينتفع بها، وغالبها من غير الكتب المشهورة التي أكثر المؤلف النقل منها، وهي: الستة، والموطأ، ومسند الشافعي، ومسند أحمد، ومعجم الطبراني، ومسند أبي يعلى، وأحمد بن منيع، والطيبالسي، والحارث بن أبي أسامة، وأما ما بقي من ذلك وهو الحلية، والثواب لأبي الشيخ، ومكارم الأخلاق لابن بلال، وما أسنده هو، فهو المذكور في هذا التعليق مما إسناده بسنده ولم يذكر من أي كتاب هو، أو مما ذكره أبوه ولم يخرج، ولم أغير ترتيبه وبالله التوفيق".

رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تصدقوا وداووا مرضاكم بالصدقة، فإنَّ الصدقة تدفع عن الأعراض والأمراض، وهي زيادة في أعمالكم وحسناتكم". وهذا لفظ البيهقي، ولفظ الديلمي: "داووا مرضاكم بالصدقة، وحصنوا أموالكم بالزكاة؛ فإنَّها تدفع عنكم الأعراض والأمراض" غير أنه وقع في إسناده "بدل بن المحبر"، دون ذكر نسبه: "اليربوعي"، وورد عنده "هلال بن مالك" منسوباً إلى "الهوائي".

ويظهر أنَّ هناك بياضاً وقع عند الديلمي في "مسنده" بين يونس بن عبيد وابن عمر، حيث وقع في "الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس"، بياض في الموضوع نفسه، وتكرر ذلك البياض عند الألباني في "السلسلة الضعيفة والموضوعة" (٨/٨٧ ح رقم ٣٥٩١)، وأشار إلى ذلك السخاوي في "المقاصد الحسنة" (ص ٢٠٢ ح رقم ٤١٣) بقوله: "عن يونس بن عبيد، عن راو، عن ابن عمر"، وقد بيَّنتُ رواية البيهقي أنه نافع - أي مولى ابن عمر - فإن كان هو الصواب فقد دلت هذه الرواية على الرجل المبهم عند السخاوي، أو المبيض له عند الديلمي، وإن لم تكن؛ فعلة الحديث محمد بن يونس بن موسى، لا الراوي المبهم؛ كما سيأتي.

رجال الإسناد:

١ - محمد بن يونس بن موسى بن سليمان، السلمى، الكديمي، أبو العباس البصري (ت ٢٨٦) (٦٧).

قال أحمد (٦٨): "حسن المعرفة، حسن الحديث ما وجد عليه إلا صحبته لسليمان الشاذكوني"، وكذبته

(٦٧) تهذيب الكمال (٦٦/٢٧ - ٧٦ رقم ٥٧٢١).

(٦٨) تاريخ الإسلام (٣٠٣/٢١).

أبو داود^(٦٩)، وموسى بن هارون^(٧٠)، والقاسم بن المطرز^(٧١)، وسليمان الشاذكوني^(٧٢)، وقال جعفر الطيالسي^(٧٣): "ثقة، ولكن أهل البصرة يحدثون بكل ما يسمعون"، وقال الأزدي^(٧٤): "متروك الحديث"، وقال الدارقطني^(٧٥): "يُتهم بوضع الحديث"، وقال مرة^(٧٦): "متروك"، وقال ابن حبان^(٧٧): "كان يضع على الثقات الحديث وضعا، ولعله قد وضع أكثر من ألف حديث"، وقال ابن عدي^(٧٨): "اتهم بوضع الحديث وبسرقة، وأدعى رؤية قوم لم يرههم، ورواية عن قوم لا يُعرفون، وترك عامة مشايخنا الرواية عنه، ومن حدّث عنه نسبه إلى جده موسى بأن لا يُعرف"، وقال أبو أحمد الحاكم^(٧٩): "ذاهب الحديث، تركه ابن صاعد، وابن عقدة"، وقال الخطيب^(٨٠): "كان حافظاً كثير الحديث"، وقال الخليلي^(٨١): "منهم من

(٦٩) تهذيب الكمال (٧٤/٢٧).

(٧٠) سير أعلام النبلاء (٣٠٤/١٣).

(٧١) ميزان الاعتدال (٧٥/٤).

(٧٢) تاريخ بغداد (٤٤٢/٣).

(٧٣) تهذيب التهذيب (٥٤٠/٩).

(٧٤) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١٠٩/٣).

(٧٥) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني (ص ١١١ رقم ٧٤).

(٧٦) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص ١٣٧ رقم ١٧٣).

(٧٧) المجروحون (٣١٢/٢ - ٣١٤).

(٧٨) الكامل في ضعفاء الرجال (٢٩٢/٦ - ٢٩٤ رقم ١٧٨٠).

(٧٩) تهذيب التهذيب (٥٤٣/٩).

(٨٠) تاريخ بغداد (٤٣٦/٣).

(٨١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٦٢٢/٢).

يطعن عليه، ومنهم من يحسن القول فيه"، وقال الذهبي^(٨٢): "هالك"، وقال ابن حجر^(٨٣): "ضعيف".

الدِّراسة والتَّرجيح: كاد التُّقاد أن يُطبَّقوا على هلاك محمد بن يونس الكديمي وطرح حديثه سوى ما ورد من توثيقٍ مطلق عن أبي جعفر الطيالسي، وتعديلٍ عن الإمام أحمد، وأمَّا ما وصفه به بعضهم بالحافظ فلا ينفي هلاكه وهدر روايته، فقد وصفه الذهبي - في "سير أعلام النبلاء" - بقوله: "الشيخ، الإمام، الحافظ"^(٨٤)، ووصفه - في "المغني في الضعفاء" - بقوله: "هالك".

خلاصة القول: إنَّ محمد بن يونس الكديمي، متروك، لا يُكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار، والله أعلم.

٢ - بدَّل بن المحبر، أبو المنير التميمي، البصري، أصله من واسط، ثقة ثبت إلا في حديثه عن زائدة، من التاسعة، مات سنة بضع عشرة^(٨٥).

٣ - هلال بن مالك^(٨٦).

٤ - يونس بن عبيد بن دينار العبدي، أبو عبيد البصري، ثقة ثبت، فاضل ورع، من الخامسة مات سنة تسع وثلاثين^(٨٧).

(٨٢) المغني في الضعفاء (٢/٣٩٠ رقم ٦١١٢).

(٨٣) تقريب التهذيب (ص ٩١٣ رقم ٦٤٥٩).

(٨٤) سير أعلام النبلاء (١٣/٣٠٢ - ٣٠٥ رقم ١٣٩).

(٨٥) تقريب التهذيب (ص ١٦٤ رقم ٦٥١).

(٨٦) لم أقف له على ترجمة.

(٨٧) تقريب التهذيب (ص ١٠٩٩ رقم ٧٩٦٦).

٥ - نافع أبو عبد الله المدني، مولى ابن عمر، ثقة ثبت، فقيه مشهور، من الثالثة مات سنة سبع عشره ومائة أو بعد ذلك^(٨٨).

٦ - عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، أحد المكثرين من الصحابة، وكان من أشد الناس اتباعاً للأثر مات سنة ثلاث وسبعين للهجرة^(٨٩).

الحكم على الإسناد:

الإسناد ضعيف جداً؛ آفته محمد بن يونس وهو الكديمي ترك الرواية عنه أغلب النقاد، وكذّبه جماعة، واتهمه بالوضع آخرون.

أقوال العلماء في الحكم على الحديث:

- قال البيهقي: "هذا منكر بهذا الإسناد"^(٩٠).

- ونقل السخاوي عبارة البيهقي، وسكت، كالمقر لها^(٩١).

- وذكره السيوطي في "الجامع الصغير" من حديث ابن عمر ورمز له

بالضعف^(٩٢).

- وقال الألباني: - في "ضعيف الجامع الصغير وزيادته" -

"موضوع"^(٩٣)، ويّين سبب وضعه - في "السلسلة الضعيفة والموضوعة"^(٩٤) - حيث

قال: "موضوع؛ آفته محمد بن يونس وهو الكديمي؛ فإنه متهم بالوضع. وهلال بن

(٨٨) المصدر نفسه (ص ٩٦٦ رقم ٧١٣٦).

(٨٩) تجريد أسماء الصحابة (١/٣٢٥ رقم ٣٤٢٨).

(٩٠) شعب الإيمان (٧/١٥٧).

(٩١) المقاصد الحسنة (ص ٢٠٢).

(٩٢) (١/٢٥٤ ح رقم ٤١٦٦).

(٩٣) (٣/١٤٨ ح رقم ٢٩٥٦).

(٩٤) (٨/٨٧ ح رقم ٣٥٩١).

مالك الهوائي لم أجد له ترجمة، ولا عرفت هذه النسبة، وهي مهمة حسبما تراءى لي بواسطة القارئة للأفلام".
 رابعاً: حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

أخرجه أبو منصور الديلمي في "مسند الفردوس" - كما في "الزَّوْجَرِ المقلقة لمنكر التداوي بالصدقة" لأبي الفيض الغماري (ص ٥٩) - من طريق محمد بن يحيى، ثنا محمد بن أحمد بن صالح، ثنا أبي، ثنا محمد بن السري، عن الربيع بن صبيح عن عطاء عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما عُولجَ مريضٌ بدواءٍ أفضل من الصدقة".

وذكره السخاوي في "المقاصد الحسنة" (ص ٢٠٢)، والسيوطي في "الجامع الكبير" (٦٧٨/٧ ح رقم ١٩٠٦٠) كلاهما من حديث أنس وعزياه للديلمي.

رجال الإسناد:

- ١ - محمد بن يحيى^(٩٥).
- ٢ - محمد بن أحمد بن صالح^(٩٦).
- ٣ - أحمد بن صالح^(٩٧).
- ٤ - محمد بن السري لعلة الرازي، الذي قال فيه الذهبي^(٩٨): "لا يُعرف، وأتى بخبر كذب"، وقال في موضع آخر^(٩٩): "لا يُعرف، والخبر موضوع".

(٩٥) لم أهد له.

(٩٦) لم أقف له على ترجمة.

(٩٧) لم أقف له على ترجمة.

(٩٨) ميزان الاعتدال (٣/٥٥٩ رقم ٧٥٧٩).

(٩٩) المغني في الضعفاء (٢/٣٠٦ رقم ٥٥٤٩).

٥ - الربيع بن صبيح السّعدى، أبو بكر، ويُقال: أبو حفص البصري (ت١٦٠)(١٠٠)

قال ابن سعد^(١٠١): "كان ضعيفاً في الحديث"، وقال ابن معين^(١٠٢)، وأحمد^(١٠٣)، والنسائي^(١٠٤): "ضعيف"، زاد ابن معين: "الحديث"، وقال مرة^(١٠٥): "ثقة"، وقال ابن المديني^(١٠٦): "هو عندنا صالح ليس بالقوي"، وقال أحمد^(١٠٧): "لا بأس به رجل صالح"، وقال مرة^(١٠٨): "هو في بدنه رجل صالح، وليس عنده حديث يُحتاج إليه فيه"، وقال يعقوب بن شيبة^(١٠٩): "رجل صالح، صدوق ثقة، ضعيف جداً"، وقال عمرو بن علي^(١١٠): "سمعت عفان يقول: أحاديث الربيع مقلوبة كلها"، وقال الجوزجاني^(١١١): "المبارك بن فضالة، والربيع بن صبيح يُضعّف حديثهما، ليسا من أهل الثّبّت"، وقال أبو زرعة^(١١٢): "شيخ صالح صدوق"، وقال ابن حبان^(١١٣):

-
- (١٠٠) تهذيب الكمال (١٨٩/٩ - ٩٤ رقم ١٨٦٥).
- (١٠١) الطبقات الكبرى (٢٧٧/٧).
- (١٠٢) الجرح والتعديل (٤٦٥/٣).
- (١٠٣) العلل ومعرفة الرجال (١٠/٣) رقم ٣٩١٣.
- (١٠٤) تهذيب الكمال (٩٣/٩).
- (١٠٥) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٦٦/٢) رقم ٣٢٥٢.
- (١٠٦) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص ٥٩ رقم ٢٥).
- (١٠٧) العلل ومعرفة الرجال (٤١٢/١) رقم ٨٦٧.
- (١٠٨) العلل ومعرفة الرجال - رواية الميموني (ص ٢٣٥ رقم ٤٦٤).
- (١٠٩) تهذيب التهذيب (٢٤٨/٣).
- (١١٠) الضعفاء الكبير (٥٢/٢).
- (١١١) أحوال الرجال (ص ١٢٣ رقم ٢٠٣).
- (١١٢) الجرح والتعديل (٤٦٥/٣).
- (١١٣) المجروحون (٢٩٦/١).

"كان من عبّاد أهل البصرة وزهادهم، وكان يشبه بيته بالليل بيت النحل من كثرة التهجد، إلا أن الحديث لم يكن من صناعته؛ فكان يهيم فيما يروي كثيراً حتى وقع في حديثه المناكير من حيث لا يشعر، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، وفيما يوافق الثقات فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأساً"، وقال ابن عدي^(١١٤): "وللربيع أحاديث صالحة مستقيمة، ولم أر له حديثاً منكراً جداً، وأرجو أنه لا بأس به وبرواياته"، وقال ابن حجر^(١١٥): "صدوق سيئ الحفظ، وكان عابداً مجاهداً".

الدِّراسة والتَّرجيح: اختلف النُّقاد في الحكم على الربيع بن صبيح بين مُعدِّل ومُجرِّح، بل وقع الاختلاف عند بعضهم مع أنفسهم فعَدَّوه تارة، وضعَّفوه أخرى، وقد عدَّه المعدِّلون في الدرجة التالية للتوثيق المطلق، الذي انفرد به ابن معين في إحدى روايته، وأما المجرِّحون فجعلوه من الضعفاء الذين يُعتبر بهم، وفي هؤلاء وأولئك فريق مشترك. وبالنظر في أقوال الفريقين يترجح قول من عدَّه في مرتبة الاعتبار، ومما يرجح هذا الجانب، أن الذين عدَّوه إنما أرادوا صلاحه، وصدقه في دينه، وأما في الحديث فضعيف؛ ويدل على ذلك قول ابن المديني: "هو عندنا صالح، ليس بالقوي"، وقول أحمد: "هو في بدنه رجل صالح، وليس عنده حديث يُحتاج إليه فيه".

خلاصة القول: إنَّ الربيع بن صبيح ضعيف، يُكتب حديثه للاعتبار، والله أعلم.

٦ - عطاء بن أبي رباح، القرشي مولاهم، المكي، ثقة فقيه فاضل؛ لكنه كثير الإرسال، من الثالثة، مات سنة أربع عشرة على المشهور، وقيل: إنَّه تغير بآخره، ولم يكثر ذلك منه^(١١٦).

(١١٤) الكامل في ضعفاء الرجال (١٣٢/٣ - ١٣٤ رقم ٦٥٢).

(١١٥) تقريب التهذيب (ص ٣٢٠ رقم ١٩٠٥).

(١١٦) المصدر نفسه (ص ٦٧٧ - ٦٧٨ رقم ٤٦٢٣).

٧ - أنس بن مالك بن النضر الأنصاري، الخزرجي، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم، صحابي مشهور، له ألفان ومائتان وستة وثمانون حديثاً، مات سنة اثنتين، وقيل: ثلاث وتسعين للهجرة، وقد جاوز المائة^(١١٧).

الحكم على الإسناد:

الإسناد ضعيف جداً، محمد بن السري لا يُعرف، وأتى بخبر كذب، والربيع ضعيف، وتفرّد الديلمي به دليلٌ على نكارتة، وغرابته الشديدة، زد على ذلك أنني لم أهدأ إلى تراجع عدد من الرواة ممن هم دون ابن السري، وبهذا فالسند ظلمات بعضها فوق بعض.

خامساً: حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه.

أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (١٥٨/٧ ح رقم ٣٢٨٠) من طريق الحسن بن الفضل بن السّمح عن غياث بن كُلوب الكوفي، عن مطرف بن سمرة بن جندب عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "حصّنوا أموالكم بالزكاة، وداووا مرضاكم بالصدقة، ورُدُّوا نائبة البلاء بالدعاء".

رجال الإسناد:

١ - الحسن بن الفضل بن السّمح، أبو علي الزعفراني، البوصرائي (ت ٢٨٠)^(١١٨).

قال أبو الحسين ابن المنادي^(١١٩): "أكثر الناس عنه، ثم انكشف ستره فتركوه، وخرق أخي كل شيء كتب عنه؛ لأنه تبين له أمره"، وقال ابن حزم^(١٢٠): "مجهول"

(١١٧) تجريد أسماء الصحابة (٣١/١ رقم ٢٧١) الإصابة في تمييز الصحابة (٢٧٥/١ - ٢٧٨ رقم ٢٧٧).

(١١٨) تاريخ الإسلام (٣٣٤/٢٠ رقم ٣٣٧).

(١١٩) تاريخ بغداد (٤٠١/٧ - ٤٠٢).

(١٢٠) المحلى (٢٩٦/٩).

وقال ابن الأثير الجزري^(١٢١)، وياقوت الحموي^(١٢٢): "متروك الحديث"، وقال الذهبي^(١٢٣): "اتهم ومزقوا حديثه"، وقال ابن عراق الكناني^(١٢٤): "متهم".

الدراسة والترجيح: أطبق الثُّقَاد على سقوط الحسن بن الفضل بن السَّمَح وطرح حديثه، سوى ما كان من تجهيل ابن حزم له؛ لذا فهو متروك، لا يُكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار، والله أعلم.

٢ - غياث بن كلُّوب، [أبو المثني]^(١٢٥) [الكوفي]^(١٢٦)

قال الدارقطني^(١٢٧): "له نسخة عن مطرف بن سمرة بن جندب، لا يُعرف إلا به"، زاد في رواية ابن الجوزي^(١٢٨): "وهو ضعيف"، وقال البيهقي^(١٢٩)، وأبو العلاء العطار^(١٣٠): "مجهول".

الدراسة والترجيح: ذكر الثُّقَاد أنَّ غياث بن كلُّوب، مجهول، عدا الدارقطني فإنه قال: "وهو ضعيف"، وذلك بعد قوله: "له نسخة عن مطرف بن سمرة بن جندب، لا يُعرف إلا به" وهذا إشارة منه إلى وضع هذه النسخة، واتهام غياث بوضعها؛

(١٢١) اللباب في تهذيب الأنساب (١٨٧/١).

(١٢٢) معجم البلدان (٦٠٣/١).

(١٢٣) المغني في الضعفاء (٢٥٥/١) رقم (١٤٦٤).

(١٢٤) تنزيه الشريعة (٥٠/١).

(١٢٥) ذكر ذلك ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٣٠/٤٢) ضمن ترجمة: "علي بن أبي طالب رضي الله عنه".

(١٢٦) لم يذكرها سوى البيهقي في سند الحديث.

(١٢٧) الضعفاء والمتروكون له (ص ٣٢٣ رقم ٤٢٧).

(١٢٨) الضعفاء والمتروكون له (٢٤٧/٢ رقم ٢٦٩٠).

(١٢٩) شعب الإيمان (١٥٨/٧).

(١٣٠) التمهيد في معرفة التجويد (ص ٢٢).

خصوصاً وأنَّ الدَّارَ قَطْنِي يَسْتَعْمَلُ كَثِيرًا هَذِهِ اللَّفْظَةَ وَيُرِيدُ بِهَا تَرْكَ حَدِيثِ الرَّاوِي، كَمَا تَقْدِمُ بَيَانَهُ فِي تَرْجُمَةِ: مُوسَى بْنِ عَمِيرٍ.

خلاصة القول: إنَّ غِيَاثَ بْنِ كَلُوبٍ مَتْرُوكٌ، لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَوْ عَلَى سَبِيلِ الْإِعْتِبَارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣ - مطرف بن سمرة بن جندب^(١٣١).

٤ - سمرة بن جندب بن هلال بن جريح، أبو سعيد - وقيل غير ذلك - الفزاري حليف الأنصار، صحابي مشهور، له رواية كثيرة، مات بالبصرة سنة ثمان وخمسين للهجرة^(١٣٢).

الحكم على الإسناد:

الإسناد ضعيف جداً؛ آفته الحسن بن الفضل بن السمح، وغيث بن كُلوب وهما متروكان. وأعلَّه البيهقي^(١٣٣)، والسخاوي^(١٣٤) بالجهالة بغيث بن كُلوب".
سادساً: حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه.

أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (١٥٧/٧ ح رقم ٣٢٧٩) من طريق محمد بن يحيى بن الحسين العمي البصري، ببغداد، عن طلوت بن عباد، عن فضال بن جبير، عن أبي أمامة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "حصنوا أموالكم بالزكاة، وداووا مرضاكم بالصدقة، واستقبلوا أمواج البلاء بالدعاء".

(١٣١) لم أرف له على ترجمة.

(١٣٢) تجريد أسماء الصحابة (١/٢٣٩ رقم ٢٥٠١).

(١٣٣) شعب الإيمان (٧/١٥٨).

(١٣٤) المقاصد الحسنة (ص ٢٠٢).

وقد عزا محل الشاهد السخاوي في المقاصد الحسنة (ص ٢٠٢)، والسيوطي في الدرر المنتثرة (ص ١١٧ ح رقم ٢٢٤) للطبراني من حديث أبي أمامة، ولم أجده في المطبوع من كتبه، والله أعلم.

وذكره السيوطي في "الجامع الصغير" (١/٢٥٤ ح رقم ٤١٦٥)، وعزاه لأبي الشيخ في الثواب من حديث أبي أمامة، بلفظ: "داووا مرضاكم بالصدقة"، وسكت عنه.

رجال الإسناد:

- ١ - محمد بن يحيى بن الحسين، أبو بكر العمي، البصري (ت ٣٠٧) (١٣٥).
قال الدارقطني^(١٣٦): "ثقة"، وقال في موضع آخر^(١٣٧): "ليس به بأس".
- ٢ - طالوت بن عبّاد الصيرفي، أبو عثمان الضبعي (ت ٢٣٨) (١٣٨).
قال أبو حاتم^(١٣٩): "صدوق"، وقال صالح جزرة^(١٤٠): "شيخ صدوق"،
وذكره ابن حبان في "الثقات"^(١٤١)، وقال ابن الجوزي^(١٤٢): "ضعفه علماء النقل"، وقال ابن المستوفي^(١٤٣): "كان من المحدثين الثقات وله نسخة مشهورة عالية"،

(١٣٥) تاريخ بغداد (٤/٤٢٦ رقم ١٥٦٣)، لسان الميزان (٥/٤٢٢ رقم ١٣٨٢).

(١٣٦) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني (ص ٧٣ رقم ٧).

(١٣٧) سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني (ص ٢٢٥ - ٢٢٦ رقم ٨٢٤).

(١٣٨) تاريخ الإسلام (١٧/٢٠٤ - ٢٠٥ رقم ١٩٣).

(١٣٩) الجرح والتعديل (٤/٤٩٥ رقم ٢١٧٨).

(١٤٠) لسان الميزان (٣/٢٠٦).

(١٤١) (٨/٣٢٩).

(١٤٢) الضعفاء والمتروكون له (٢/٦٢ رقم ١٧٢٤).

(١٤٣) تاريخ إربل (٢/٤٥٥).

وقال الذهبي^(١٤٤): "ما علمت أحداً ضَعَفَه"، وقال في موضع آخر^(١٤٥): "الشيخ، المعمر، الثقة"، وقال في موضع ثالث^(١٤٦): "ليس به بأس".

الدِّراسة والتَّرجيح: أجمع الثُّقاة على تعديل طالوت بن عبَّاد، واختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، فمنهم من جعله في أعلى مراتب التعديل، ومنهم من جعله في المرتبة التي تليها، وجعله الذهبي مرة في الأولى، ومرة في الأخرى. وشدَّ ابن الجوزي فقال: "ضَعَفَه علماء النقل"، ولم يُسَلِّم له الذهبي بذلك فرد عليه قائلاً: "فأما قول أبي الفرج ابن الجوزي: ضَعَفَه علماء النقل، فهفوة من كيس أبي الفرج، فإلى الساعة، ما وجدتُ أحداً ضَعَفَه، وحسبك بقول المتعنت في النقد أبي حاتم فيه"^(١٤٧).

خلاصة القول: إنَّ طالوت بن عبَّاد، صدوق حسن الحديث، والله أعلم.

٣ - فضَّال بن جبیر، أبو المهنا الغداني^(١٤٨)

قال أبو حاتم^(١٤٩): "ضعيف الحديث"، وقال ابن حبان^(١٥٠): "كان يزعم أنه سمع أبا أمامة روى عنه البصريون، يروي عن أبي أمامة ما ليس من حديثه، لا يحل الاحتجاج به بحال"، وقال في موضع آخر^(١٥١): "لا شيء"، وقال ابن عدي^(١٥٢):

(١٤٤) المغني في الضعفاء (١/٤٩٨ رقم ٢٩٣٢).

(١٤٥) سير اعلام النبلاء (١١/٢٥ - ٢٦ رقم ١٠).

(١٤٦) ميزان الاعتدال (٢/٣٣٤ رقم ٣٩٧٥).

(١٤٧) سير اعلام النبلاء (١١/٢٦).

(١٤٨) تكملة الإكمال لابن نقطة (٤/٣٠٠ - ٣٠١ رقم ٤٣٨٠).

(١٤٩) المغني في الضعفاء (٢/١٨٨ رقم ٤٩٠٥).

(١٥٠) المجروحون (٢/٢٠٤).

(١٥١) تاريخ الإسلام (١٠/٣٩٥).

(١٥٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/٢١ رقم ١٥٦٨).

"ولفضال بن جبير، عن أبي أمامة قدر عشرة أحاديث كلها غير محفوظة"، وقال البيهقي^(١٥٣): "صاحب مناكير".

الدِّراسة والتَّرجيح: اتفق الثُّقاة على أنَّ فضالَّ بن جبير ساقط، مُطَّرَح الحديث، وأمَّا قول أبي حاتم: "ضعيف الحديث"، فهي عبارة قد استعملها في أناس متروكين، فقد قال في سلام بن سلم الطويل^(١٥٤): "ضعيف الحديث، تركوه"، وقال في سلم بن سالم البلخي^(١٥٥): "ضعيف الحديث، وثُرك حديثه"، والتَّكارة التي ذكرها البيهقي فيه، لا تُحتمل منه لقلة أحاديثه، قال ابن عدي: "ولفضالَّ بن جبير، عن أبي أمامة قدر عشرة أحاديث كلها غير محفوظة". قلت: وبالتتبع وجدتُ أنَّ كلَّ أحاديثه عن أبي أمامة.

خلاصة القول: إنَّ فضالَّ بن جبير متروك، لا يُكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار، والله أعلم.

٤ - صُدِّي - بالتصغير - ابن عجلان، أبو أمامة الباهلي، السهمي، صحابي مشهور، سكن الشام ومات بها سنة ست وثمانين للهجرة^(١٥٦).

الحكم على الإسناد:

الإسناد ضعيف جداً؛ من أجل فضالَّ بن جبير وهو متروك. وأعلَّه البيهقي بقوله: فضالَّ بن جبير صاحب مناكير^(١٥٧).

(١٥٣) شعب الإيمان (١٥٧/٧).

(١٥٤) الجرح والتعديل (٢٦٠/٤) رقم (١١٢٢).

(١٥٥) المصدر نفسه (٢٦٦/٤ - ٢٦٧) رقم (١١٤٩).

(١٥٦) الاستيعاب (٧٣٦/٢) رقم (١٢٣٧)، تجريد أسماء الصحابة (٢٦٤/١) رقم (٢٧٨٦).

(١٥٧) شعب الإيمان (١٥٧/٧).

أقوال العلماء في الحكم على الحديث:

- قال المناوي في "التيسير بشرح الجامع الصغير" (٢/٢) - بعد أن عزاه السيوطي لأبي الشيخ في كتاب الثواب من حديث أبي أمامة - قال: "ورواه عنه أيضاً الطبراني وغيره بإسناد حسن".

- وحسّن رواية أبي الشيخ في كتاب "ثواب الأعمال" الألباني في "صحيح الجامع الصغير وزيادته" (١/٦٣٤ ح رقم ٣٣٥٨).

قلت: أما رواية الطبراني فقد بحثت عنها في جميع كتبه المطبوعة فلم أعثر عليها، وأما كتاب "ثواب الأعمال" فهو مفقود كما أفادني بعض أهل الاختصاص. سابعاً: حديث الحسن البصري رحمه الله تعالى.

وروي عنه من طريقين:

الطريق الأول:

أخرجه طالوت بن عبّاد في "نسخته" (ص ٤٧ رقم ١٠١) قال: حدثنا صالح المري، عن الحسن، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "حصّنوا أموالكم بالزكاة، وداووا مرضاكم بالصدقة، واستقبلوا أنواع البلايا بالدعاء". ومن طريقه أخرجه القزويني في "مشيخته" (ص ٢٣١).

رجال الإسناد:

١ - صالح بن بشير بن وادع المري، أبو بشر البصري، الزاهد القاص (ت ١٧٢) (١٥٨).

قال ابن معين^(١٥٩): "قاص، ليس بشيء"، وقال ابن المديني^(١٦٠): "ليس بشيء، ضعيف ضعيف"، وقال أحمد^(١٦١): "صالح، صاحب قصص يقصص على الناس ليس هو صاحب حديث، ولا إسناد، ولا يعرف الحديث"، وقال عمرو بن علي^(١٦٢): "صالح المرّي، منكر الحديث جداً يحدث عن قوم ثقات أحاديث مناكير، وهو رجل صالح"، وقال البخاري^(١٦٣): "منكر الحديث"، وقال الجوزجاني^(١٦٤): "كان قاصاً، واهي الحديث"، وقال أبو عبيد الآجري^(١٦٥): "قلت لأبي داود: يكتب حديث صالح المرّي؟ فقال: "لا"، وقال أبو حاتم^(١٦٦): "منكر الحديث، يكتب حديثه، وكان من المتعبدين ولم يكن في الحديث بذاك القوي"، وقال النسائي^(١٦٧): "متروك الحديث"، وقال ابن عدي^(١٦٨): "وعامة أحاديثه التي ذكرت والتي لم أذكر منكرات ينكرها الأئمة عليه، وليس هو بصاحب حديث، وإنما أتى من قلة معرفته بالأسانيد والمتون، وعندى مع هذا لا يتعمد الكذب بل يغلط بيناً".

الخلاصة: إنَّ صالح بن بشير المرّي متروك، لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار، كما هو إجماع النقاد.

٢ - الحسن بن أبي الحسن البصري - واسم أبيه يسار - الأنصاري مولا هم، ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويُدلس، قال البزار: كان يروي عن جماعة لم

(١٥٩) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص ٦٦ رقم ١٦٣).

(١٦٠) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص ٥٦ رقم ٢٠).

(١٦١) الكامل في ضعفاء الرجال (٦٠/٤).

(١٦٢) الجرح والتعديل (٣٩٦/٤).

(١٦٣) الضعفاء الصغير (ص ١١٩ رقم ١٦٥).

(١٦٤) أحوال الرجال (ص ١٢٠ رقم ١٩٧).

(١٦٥) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٢٤٢/١ رقم ٣٠٧).

(١٦٦) الجرح والتعديل (٣٩٥/٤ - ٣٩٦ رقم ١٧٣٠).

(١٦٧) الضعفاء والمتروكون له (ص ١٣٦ رقم ٣١٦).

(١٦٨) الكامل في ضعفاء الرجال (٦٠/٤ - ٦٤ رقم ٩١٢).

يسمع منهم فيتجوز ويقول: حدثنا وخطبنا، يعني قومَه الذين حُدِّثُوا وحُطِّبُوا بالبصرة. هو رأس أهل الطبقة الثالثة، مات سنة عشر ومائة، وقد قارب التسعين^(١٦٩).

الحكم على الإسناد:

هذا الطريق إسناده ضعيف جداً؛ آفته صالح بن بشير المرِّي وهو متروك عند أئمة النقد.

الطريق الثاني:

أخرجه أبو داود في "المراسيل" (ص ١٢٧ - ١٢٨ رقم ١٠٥) قال: حدثنا محمد بن سليمان الأنباري، حدثنا كثير بن هشام، عن عمر بن سليم الباهلي، عن الحسن، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "حصنوا أموالكم بالزكاة، وداووا مرضاكم بالصدقة، واستقبلوا أمواج البلاء بالدُّعاء، والتَّضرُّع". ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/٤٩٤ رقم ٨١٦).

رجال الإسناد:

١ - محمد بن سليمان - وهو ابن أبي داود - أبو هارون الأنباري (ت ٢٣٤)^(١٧٠).
قال مسلمة^(١٧١)، والخطيب^(١٧٢)، وأبو علي الجبائي^(١٧٣): "ثقة" زاد الأخير: "جليل"، وقال ابن حجر^(١٧٤): "صدوق".

(١٦٩) تقريب التهذيب (ص ٢٣٦ رقم ١٢٣٧).

(١٧٠) تهذيب الكمال (٢٥/٣١٤ - ٣١٥ رقم ٥٢٦٤).

(١٧١) تهذيب التهذيب (٩/٢٠٣).

(١٧٢) تاريخ بغداد (٥/٢٩٢ رقم ٢٧٩٦).

(١٧٣) تسمية شيوخ أبي داود (ص ٨٨ رقم ١٣٨).

(١٧٤) تقريب التهذيب (ص ٨٥٠ رقم ٥٩٦٩).

٢ - كثير بن هشام الكلابي، أبو سهل الرقي، نزيل بغداد، ثقة، من التاسعة، مات سنة سبع ومائتين، وقيل: ثمان^(١٧٥).

٣ - عمر بن سليم الباهلي، البصري^(١٧٦).

قال أبو زرعة^(١٧٧): "صدوق"، وقال أبو حاتم^(١٧٨): "شيخ"، وقال العقيلي^(١٧٩): "غير مشهور، ويُحدِّث بمناكير"، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٨٠)، وقال ابن حجر^(١٨١): "صدوق له أوهام".

الدراسة والتزجيج: لم يُعدّل عمر بن سليم الباهلي سوى أبي زرعة، وأما قول أبي حاتم: "شيخ"، فمراده: أنه ليس بحجة؛ حيث قال - عند كلامه على مراتب الجرح والتعديل -: "وإذا قيل: (شيخ) فهو بالمنزلة الثالثة، يُكتب حديثه وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية"^(١٨٢). وأما تفرد ابن حبان بذكره له في كتاب الثقات؛ فلا يدل على ثقته المطلقة.

خلاصة القول: إنَّ عمر بن سليم الباهلي ضعيف، قال العقيلي: "غير مشهور، ويُحدِّث بمناكير"، وقد حكم بعض العلماء على هذا المتن بالنكارة كما تقدم في ثنايا البحث.

(١٧٥) المصدر نفسه (ص ٨١٠ رقم ٥٦٦٨).

(١٧٦) تهذيب الكمال (٢١/٣٧٩ - ٣٨٠ رقم ٤٢٤٨).

(١٧٧) الضعفاء له (٣/٩١٥ رقم ٥١٥).

(١٧٨) الجرح والتعديل (٦/١١٢ - ١١٣ رقم ٦٠٠).

(١٧٩) الضعفاء الكبير (٣/١٦٨ - ١٦٩ رقم ١١٥٩).

(١٨٠) (١٧٦/٧).

(١٨١) تقريب التهذيب (ص ٧٢٠ رقم ٤٩٤٥).

(١٨٢) الجرح والتعديل (٢/٣٧).

الحكم على الإسناد:

الإسناد ضعيف؛ لضعف عمر بن سليم الباهلي، ولإرسال الحسن البصري، والمرسل لا تقوم به حجة عند الجمهور، قال الإمام مسلم^(١٨٣): "المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة"، وقال ابن أبي حاتم^(١٨٤): "وسمعت أبي، وأبا زرعة يقولان: لا يُحتج بالمراسيل، ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد المتصلة"، وقال الدارقطني^(١٨٥): "المرسل لا تقوم به حجة". هذا كلامهم على عموم المراسيل، بيد أنهم جعلوا مراسيل بعضهم أضعف من بعض، ونصوا عليه، ومن ذكروا أن مراسيله من أوهى المراسيل وأضعفها الحسن البصري، قال ابن سيرين^(١٨٦): "لا تحدثني عن الحسن، ولا عن أبي العالية بشيء فإنهما لا يباليان عمن أخذنا الحديث"، وقال ابن سعد^(١٨٧): "قالوا: وكان الحسن جامعاً عالماً... وكان ما أسند من حديثه وروى عمّن سمع منه فحسن حجة، وما أرسل من الحديث فليس بحجة"، وقال الإمام أحمد^(١٨٨): "مرسلات سعيد بن المسيب صحاح لا نرى أصح من مرسلاته، وأما الحسن، وعطاء فليس هي بذلك؛ هي أضعف المراسيل كلها؛ فإنهما كانا يأخذان عن كل"، وقال الذهبي^(١٨٩): "ومن أوهى المراسيل عندهم: مراسيل الحسن".

(١٨٣) مقدمة صحيح مسلم (٢٩/١).

(١٨٤) المراسيل له (ص ٧ رقم ١٥).

(١٨٥) شرح علل الترمذي (ص ١٨٠).

(١٨٦) الكفاية في علم الرواية (ص ٣٩٢).

(١٨٧) الطبقات الكبرى (١٥٧/٧ - ١٥٨).

(١٨٨) المعرفة والتاريخ (٣/ ٢٣٩ - ٢٤٠).

(١٨٩) الموقظة (ص ٤٠).

أقوال العلماء في الحكم على الحديث:

- ١ - ضَعَّفَه السيوطي في "الجامع الصغير" (١٩٠).
- ٢ - وأقرَّه الألباني في "ضعيف الجامع الصغير وزيادته" (١٩١).

المبحث الثاني: حكم العلماء على الحديث بمجموع طرقه

سأتناول في هذا المبحث أقوال العلماء الذين قالوا بتقوية الحديث بمجموع طرقه، ثم أقوال الذين ضَعَّفَوْه، ولم يروه صالحاً للتقوية، وفي الختام سأبين الرأي الراجح بإذن الله تعالى.

المطلب الأول: القائلون بتقوية الحديث بمجموع طرقه.

رأى بعض أهل العلم أنَّ الحديث قوي ويصلح للاحتجاج به، وفيما يأتي ذكُرُ أقوالهم:

- قال ابن مفلح^(١٩٢): "وروى جماعة في ترجمة موسى بن عمير وهو كذاب عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله، مرفوعاً: (داووا مرضاكم بالصدقة، وحصنوا أموالكم بالزكاة، وأعدوا للبلاء الدعاء)، وجماعة من أصحابنا وغيرهم يفعلون هذا، وهو حسنٌ، ومعناه صحيح".
- وقال السفاريني^(١٩٣): "وإن كان في سنده من رمي بالكذب فقد عمل به جماعة من علمائنا وغيرهم وهو حسنٌ، ومعناه صحيح".

(١٩٠) (ص ٢٢٧ رقم ٣٧٢٩).

(١٩١) (٩٨/٣ - ٩٩ رقم ٢٧٢٢).

(١٩٢) الفروع (٢٦١/٣).

(١٩٣) شرح ثلاثيات الإمام أحمد (٢١٦/١).

- وقال عبد الرؤوف المناوي^(١٩٤): "وقد جرب ذلك الموقفون من أهل الله؛ فوجدوا الأدوية الروحانية تفعل ما لا تفعله الحسيّة".

- وقال الغماري^(١٩٥): - بعد أن أورد طرق الحديث - "فهذه الطرق وإن كان فيها مقال، إلا أنّ مرسل الحسن البصري حسن الإسناد، وهو حُجّة عند الجمهور، إذا ورد موصولاً من طريق آخر ولو ضعيف، فكيف بوروده موصولاً من طرق متعددة فيها أيضاً الحسن، وهو حديث أبي أمامة على رأي الحافظ السيوطي، فالحديث صحيح عند الجمهور، واجب امثاله، والعمل به. فإذا نظرنا إلى شواهده الكثيرة الصحيحة المخبرة بأنّ الصدقة تدفع البلاء، والآفات، ومصارع السوء؛ صار المعنى متواتراً، مقطوعاً به، يفيد العلم اليقيني بثبوت ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم".

- وقال الألباني: في "صحيح الترغيب والترهيب" (١/٤٥٨ ح رقم ٧٤٤) "حسن لغيره"، وقال في هامش الصفحة - معلقاً على كلام المنذري حين قال: "رواه أبو داود في المراسيل، ورواه الطبراني، والبيهقي، وغيرهما عن جماعة من الصحابة مرفوعاً متصللاً، والمرسل أشبه" - قال ما نصه: "قلت: لأنه مع إرساله حسن الإسناد، وما أشار إليه من الروايات عن الجماعة لا تخلوا من ضعف شديد، وقد خرّجت طائفة منها في الضعيفة، وهي على اختلاف ألفاظها، قد اتفقت على جملة مداواة هذه، لذلك حسنتها والله أعلم".

ثم أوردته في "ضعيف الترغيب والترهيب" (١/٢٣٥ - ٢٣٦ ح رقم ٤٥٦)، وقال - معلقاً في الهامش - "قلت: طرقه كلها ضعيفة وبعضها أشد من بعض،

(١٩٤) التيسير بشرح الجامع الصغير (٢/٢).

(١٩٥) الزواجر المقلقة لمنكر التداوي بالصدقة (ص ٦٠).

لكن الجملة الثانية منه قد ثبتت عندي بمجموع طرقها، كما بينته في الضعيفة، ولذلك أوردتها في الصحيح هنا".

هؤلاء الذين ذهبوا إلى تقوية الحديث بمجموع طرقه، وبعضهم ليست له عبارات صريحة في التقوية، وإنما اعتمد على عمل بعض العلماء به، وعلى التجربة. **المطلب الثاني: القائلون بتضعيف الحديث بمجموع طرقه.**

ذهب بعض العلماء إلى تضعيف الحديث مع تعدد طرقه؛ لعدم صلاحيتها

للتقوية، وإليك أقوالهم:

- قال البيهقي^(١٩٦): "وإنما يُعرف هذا المتن عن الحسن البصري عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا".

- وسئل ابن رشد^(١٩٧) عن قوله صلى الله عليه وسلم: (داووا مرضاكم بالصدقة)، هل هو حديث صحيح؟ فإنَّ رجلاً أصابه مرض فداواه بكل دواء فما نفع؟ فأجاب: "تصفحت - رحمننا الله وإياك - سؤالك هذا، ووقفت عليه، وقد روي الحديث، ولست أذكره في شيء من المصنفات المشترط صحتها".

- ونقل العجلوني في كتابه "كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمَّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة النَّاس"^(١٩٨) عن ابن الغرس قوله: "ضعيف".

- وقال المناوي^(١٩٩): - عقب كلامه على رواية الحسن البصري -

"وأسنده البيهقي وغيره من وجوه ضعيفة".

(١٩٦) السنن الكبرى (٣/٣٨٢).

(١٩٧) فتاوى ابن رشد (٢/١٤٠٨ - ١٤١٠).

(١٩٨) (١/٣٦١).

(١٩٩) فيض القدير (٣/٣٨٨).

- وقال السفاريني^(٢٠٠): "أخرجه الطبراني بلفظ: (حصنوا أموالكم بالزكاة وداووا مرضاكم بالصدقة وأعدوا للبلاء الدعاء)، وكذا أبو نعيم من حديث عبادة بن الصامت مرفوعاً بلفظ: (حرزوا أموالكم بالزكاة، وداووا مرضاكم بالصدقة، وادفعوا عنكم طوارق البلاء بالدعاء، فإن الدعاء ينفع مما نزل وما لم ينزل: ما نزل يكشفه وما لم ينزل يحبس)، وله شواهد عند البيهقي، وقال: إنها منكرة".

- وسُئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية عن بيان فقه حديث: "داووا مرضاكم بالصدقة"؟ فأجابت بقولها: "الحديث المذكور غير صحيح، ولكن لا حرج في الصدقة عن المريض تقريباً إلى الله عز وجل، ورجاء أن يشفيه الله بذلك؛ لعموم الأدلة الدالة على فضل الصدقة، وأنها تطفئ الخطيئة وتدفع ميتة السوء"^(٢٠١).

فهؤلاء الذين وقفت لهم على كلام في تضعيف الحديث، وأما المتقدمون من علماء الجرح والتعديل فقد حكم بعضهم على كل طريق بمفرده، كما تقدم. **المطلب الثالث: الرأي الراجح في الحكم على الحديث بمجموع طرقه.** بالنظر إلى ما تقدم نجد أن حجة القائلين بتقوية الحديث بمجموع طرقه تستند على أمور هي:

- ١ - كثرة طرق الحديث، مما يقوي الظن بارتقائه إلى مرتبة الحسن لغيره.
- ٢ - عمل جماعة من العلماء بالحديث.
- ٣ - الاستناد إلى التجربة والواقع.

(٢٠٠) غذاء الألباب (١٢/٢).

(٢٠١) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (٢٤/٤٤١ - ٤٤٢ رقم الفتوى ١٨٣٦٩).

وعند التدقيق والتأمل في هذه الحثيات يتبين أنها غير صالحة لتقوية الحديث، وذلك للآتي:

أولاً: إنَّ تقوية الحديث بكثرة طرقه، كلام ليس على إطلاقه؛ وذلك أنَّ الحديث الضعيف لا يرتقي إلى الحديث الحسن لغيره إلا بشرطين هما:

١ - تعدد طرق الحديث، على ألا يكون محل الضعف هو مدار الأسانيد؛ فحينئذ يكون التعدد غير حقيقي.

٢ - ألا تكون جميع الطرق شديدة الضعف. أي: ليس فيها من هو كذاب، أو متهم، أو متروك.

قال ابن الصلاح^(٢٠٢): "ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت، فمنه ضعف يُزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه، مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر، عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل فيه ضبطه له، وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ، إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر، ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف، وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهماً بالكذب أو كون الحديث شاذاً".

وعليه فلو كان في الإسناد من هو كذاب، أو متهم، أو فاحش الغلط في روايته، أو كان المتن شاذاً، أو منكرأً، وكانت كل طرق الحديث من نفس هذا النوع؛ فإنه لا يتقوى مهما كثرت، بل يزداد ضعفاً إلى ضعفه؛ لتفرد الكذابين، والمتهمين،

والفسقة بروايته. قال النووي^(٢٠٣): "إذا رُوي الحديث الضعيف من وجوه ضعيفة، لا يلزم أن يحصل من مجموعها حسن، بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر وصار حسناً، وكذا إذا كان ضعفه بالإرسال زال بمجيئه من وجه آخر، وأما الضعيف لفسق الراوي فلا يؤثر فيه موافقة غيره والله أعلم"، وقال الطيبي^(٢٠٤): "أما الضعيف لكذب راويه، أو فسقه لا ينجر بتعدد طرقه"، وقال الألباني^(٢٠٥): "ثبت أنّ الشاذ والمنكر مما لا يُعتد به، ولا يُستشهد به، بل إنّ وجوده وعدمه سواء".

إذن فالذي يُتقوى به ما كان رجحان صوابه قائماً، أما إذا تحقق أو ترجح الحكم عليه بالنيكارة فكأنه لم يكن؛ لرجحان الوهم، فالضعف ليس كله سواء؛ فلو قلنا بتقوية الحديث بمجموع طرقه - التي تبين لنا ضعفها الشديد، ونكارتها - لذهبنا إلى تقوية المنكر بالمنكر، وانضمام المنكر إلى المنكر لا يدفع النكارة عنه، بل يزيده نكارة. قيل للإمام أحمد^(٢٠٦): "فهذه الفوائد التي فيها المناكير، تُرى أن يكتب الحديث المنكر؟ قال: المنكر أبداً منكر"، وقال الألباني^(٢٠٧): - في معرض كلامه عن حديث فضل ليلة النصف من شعبان - "والصحة تثبت بأقل منها عدداً ما دامت سالمة من الضعف الشديد".

وأما قول الغماري - المتقدم - "فهذه الطرق وإن كان فيها مقال، إلا أنّ مرسل الحسن البصري حسن الإسناد، وهو حُجّة عند الجمهور، إذا ورد موصولاً من

(٢٠٣) المنهل الراوي من تقريب النووي (ص ٤٨ - ٤٩).

(٢٠٤) الخلاصة في أصول الحديث (ص ٤٤).

(٢٠٥) كتاب صلاة التراويح (ص ٦٦).

(٢٠٦) مسائل الإمام أحمد - رواية ابن هانئ (١٦٧/٢ رقم ١٩٢٥).

(٢٠٧) سلسلة الأحاديث الصحيحة (١٣٨/٣).

طريق آخر ولو ضعيف، فكيف بوروده موصولاً من طرق متعددة فيها أيضاً الحسن، وهو حديث أبي أمامة على رأي الحافظ السيوطي، فالحديث صحيح عند الجمهور، واجب امثاله، والعمل به. فإذا نظرنا إلى شواهده الكثيرة الصحيحة المخبرة بأن الصدقة تدفع البلاء، والآفات، ومصارع السوء؛ صار المعنى متواتراً، مقطوعاً به، يفيد العلم اليقيني بثبوت ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم".

فالجواب عليه كالاتي:

١ - أن قوله: "فهذه الطرق وإن كان فيها مقال، إلا أن مرسل الحسن البصري حسن الإسناد، وهو حجة عند الجمهور، إذا ورد موصولاً من طريق آخر ولو ضعيف"، يردده أمور:

أ) أن التحقيق العلمي - المتقدم في المبحث الأول - أثبت أن جميع طرق الحديث واهية جداً لا تصلح لتقوية مرسل الحسن.

ب) أن من سلك هذا المسلك يرى أن حديث الحسن ليس به علة سوى الإرسال فقط، بينما هناك علة أخرى وهي: ضعف عمر بن سليم الباهلي^(٢٠٨).

ج) لو سلمنا جدلاً بعلّة الإرسال فقط؛ فإنّ من الثُّقَدَ مَنْ يرى ضعف مراسيل الحسن البصري وأطراحها، قال الإمام أحمد^(٢٠٩): "مرسلات سعيد بن المسيب صحاح لا نرى أصح من مرسلاته، وأما الحسن، وعطاء فليس هي بذاك؛ هي أضعف المراسيل كلها؛ فإنهما كانا يأخذان عن كل"، وقال الذهبي^(٢١٠): "ومن أوهى المراسيل عندهم: مراسيل الحسن".

(٢٠٨) تقدمت ترجمته في المبحث الأول.

(٢٠٩) المعرفة والتاريخ (٣/ ٢٣٩ - ٢٤٠).

(٢١٠) الموقظة (ص ٤٠).

٢ - أن قوله: "فكيف بوروده موصولاً من طرق متعددة فيها أيضاً الحسن، وهو حديث أبي أمامة على رأي الحافظ السيوطي"، غير مُسَلَّم به لأمرين:

(أ) لم أقف على تحسين السيوطي لحديث أبي أمامة في جميع نسخ الجامع الصغير المطبوعة، ولم أجد من أشار إلى تحسين السيوطي له إلا الغماري.

(ب) لو ثبت لدينا تحسين السيوطي لحديث أبي أمامة؛ فإنَّ التحقيق العلمي يخالفه؛ لأن في سنده فضال بن جبير، قال عنه ابن حبان^(٢١١): "كان يزعم أنه سمع أبا أمامة ... يروي عن أبي أمامة ما ليس من حديثه لا يحل الاحتجاج به بحال"، وقال ابن عدي^(٢١٢): "ولفضال بن جبير، عن أبي أمامة قدر عشرة أحاديث كلها غير محفوظة". فكيف يُحسَّن حديثٌ في إسناده من هذا حاله؟

٣ - أن قوله: "فإذا نظرنا إلى شواهده الكثيرة الصحيحة المخبرة بأنَّ الصدقة تدفع البلاء، والآفات، ومصارع السوء؛ صار المعنى متواتراً، مقطوعاً به، يفيد العلم اليقيني بثبوت ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم"، فيه مبالغة واضحة، ومجازفة لا حدود لها؛ لأن جملة الشواهد التي ذكرها في كتابه "الزواج المقلقلة لمنكر التداوي بالصدقة" من (ص ٦٠ - ٧٠) هي عبارة عن أحاديث عامة، فيها: الحض على الصدقة، وأنها تقي مصارع السوء، وأنها تمنع البلاء، وتدفع المكروه، ولا ذكراً فيها للتداوي إطلاقاً، بل كلها ما بين ضعيف، وضعيف جداً، وموضوع؛ لذا لن أتعرض لها بالتفصيل؛ لعدم الإطالة أولاً، وثانياً: لعدم صلاحية الضعيف منها ليكون شاهداً لحديثنا من ناحية موضوعه؛ خصوصاً وأنَّ الحديث الذي نحن بصدده فيه أمر واضح بالتداوي بالصدقة، والقصد إلى ذلك واتخاذ ديناً.

(٢١١) المجموحون (٢٠٤/٢).

(٢١٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٢١/٦) رقم (١٥٦٨).

وأخيراً من تأمل صنيع العلماء الذين ذهبوا إلى تضعيف الحديث بمجموع طرقه، ممن ذكرناهم آنفاً، سيتبين له أنهم لم يروا صلاحية تلك الطرق للتقوية، وهذا ما أرجحه بناء على التفاصيل التي ذكرتها في كل طرق الحديث في المبحث الأول من هذه الدراسة.

ثانياً: وأما تقوية الحديث بالاستناد إلى عمل جماعة من العلماء به، فباطل من وجهين:

- ١ - أن جميع طرق الحديث ضعيفة جداً - كما تقدم - وشديد الضعف لا يمكن أن يرتقي إلى الحسن لغيره، ولو عملت به الأمة جمعاء.
- ٢ - أن تلقي العلماء للحديث الضعيف المنجر بالقبول، لا بد أن يكون عن إجماع، وحينها تكون العبرة بالإجماع لا بمجرد الحديث المذكور، وهنا يكون إجماعهم تصحيحاً لمعناه دون سنده، وإن كان تلقيهم له بالقبول عن غير إجماع فليس فيه حجة على تصحيحه لا من حيث السند، ولا من حيث المعنى؛ لأن تصحيح سند الحديث وجعل متنه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ليس طريقه إلا الصنعة الحديثية.

قال الزركشي^(٢١٣): "أما إجماعهم على العمل على وفق الخبر، فلا يقتضي صحته، فضلاً عن القطع به، فقد يعملون على وفقه بغيره"، وقال ابن حجر^(٢١٤): "لأن اتفاقهم على تلقي خبر غير ما في الصحيحين بالقبول؛ ولو كان سنده ضعيفاً؛ يوجب العمل بمدلوله".

(٢١٣) البحر المحيط (٤/٢٤٦).

(٢١٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/٣٧٢).

ثالثاً: وأما تقوية الحديث بالتجربة فهو منهج صوفي، يعتمد عليه الصوفية في قبول الأحاديث الضعيفة، والواهية إذا كانت متونها مطابقة للواقع، قال محمد بن إدريس القادري^(٢١٥): "فتلخص أن حديث: (ماء زمزم لما شرب له) صحيح متناً وسنداً وتجربةً وكشفاً".

وقال عبد العزيز بن الصديق الغماري^(٢١٦): "قد أذكر في هذه الأربعين بعض الأحاديث التي لا تبلغ درجة الصحيح والحسن، ولكنها لا تنزل مع ذلك عن درجة الضعيف المنجبر، إما بورودها من طرق أخرى تعضدها وترفعها إلى درجة الحسن لغيره، كما هو مقرر في علم الحديث، وإما أن يكون خبرها مطابقاً للواقع، وذلك شاهد قوي لصدق راويها، وإن لم يكن لها طريق آخر يشهد لها، وقد حكم الحفاظ على كثير من أحاديث الضعفاء بالثبوت لمطابقتها للواقع، وهذا معلوم عندهم مقرر في كتبهم، بل إنهم ربما يعتمدون على التجربة في ثبوت الخبر وجواز العمل به، كما وقع منهم ذلك في حديث ابن مسعود في (صلاة الحاجة) اثنتا عشرة ركعة تصلين من ليل (أو نهار)^(٢١٧)، الحديث رواه الحاكم في (المائة) له وغيرها، ومن طريقه البيهقي، وذكر الحاكم أن جمعاً من رواة جربوه فوجدوه حقاً، قال الحاكم: قد جربته فوجدته حقاً، وذكره الحفاظ المنذري رحمه الله في (الترغيب والترهيب) فقال بعد أن ضعف سنده:

(٢١٥) إزالة اللدّش والوله (ص ١٨٨).

(٢١٦) الأربعون العزيرية (ص ١٨٨).

(٢١٧) الحديث أخرجه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٤٢/٢) من حديث ابن مسعود، وقال: "هذا حديث موضوع بلا شك"، وقال الألباني في "التوسل - أنواعه وأحكامه" (ص ٤٨): "باطل لا يصح".
ثم إن الحديث فيه نكارة في متنه، إذ فيه قراءة القرآن في السجود وهو أمر منهي عنه، فقد روى مسلم في "صحيحه" (٣٤٨/١ ح رقم ٤٨٠) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: "نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَقْرَأَ رَاكِعاً، أَوْ سَاجِداً". ولذا قال العراقي - كما في "تنزيه الشريعة المرفوعة" (١١٣/٢) -: "ومع ذلك فهو شاذٌ، مخالفٌ للأحاديث الصحيحة في نهيه صلى الله عليه وسلم عن القراءة في الركوع، والسجود".

والاعتماد في مثل هذا على التجربة لا على الإسناد^(٢١٨)، وهذا العمل منهم لا شبهة فيه، وهو موافق للمقرر عندهم في المصطلح وعلوم الحديث، وذلك أنهم قرروا أنَّ الراوي الضعيف الواهي قد يصدق، ويأتي بالحديث على وجهه؛ فإذا ثبت ما يدل على صدقه، ورواية الحديث على وجهه، صحَّ حديثه، وعُمل به".

قلت: هذا كلام فاسد من عدة وجوه:

الأول: أنَّ تصحيح الأحاديث عن طريق التجربة، والاعتماد عليها يؤدي إلى تصحيح الأحاديث الباطلة، والموضوعة التي لا أصل لها، وإدخال ما ليس من الدين في الدين.

الثاني: أنَّ القول بتصحيح الأحاديث بالتجربة ليس مقرراً في كتب المصطلح، وعلوم الحديث، ولم يعتمد عليه علماء الجرح والتعديل ضمن شروط ارتقاء الحديث الضعيف إلى الحسن لغيره.

الثالث: أنَّ التجربة تصيب وتخطئ، فهي ليست معياراً دقيقاً للحكم على الأحاديث؛ فقد تُرد أحاديث صحيحة؛ لمخالفتها التجربة.

الرابع: أنَّ قولهم: هذا حديث ضعيف جداً، أو حديث موضوع؛ لكنَّه صح بالتجربة، غلط ظاهر؛ لأن الحكم على الحديث إنما هو حكم على إسناده وامتته، فكيف يُحكم عليه بمجموع الأمرين بالوضع، ثم يحكم على المتن بالصحة لموافقته التجربة، فهل يكون ضعيفاً جداً صحيحاً، أو موضوعاً صحيحاً في آن واحد؟

الخامس: أن هذا القول يفتح باب التساهل في رواية الأحاديث الواهية والموضوعة، وتناقضها وتداولها بين العامة، وبين طلبة العلم مع نوع من التأييد لها؛ بحجة موافقتها للتجربة.

السادس: أن المسلم ليس بحاجة إلى الحديث الموضوع، أو الضعيف جداً، أو حتى الضعيف، خصوصاً إذا كان ثمَّ ما يغينا عنه من الأحاديث الصحيحة.

وبناءً على ما سبق فإنَّ الحديث النبوي لا يجوز أن يُصحح بالتجربة، وإنما يُصحح بناءً على إسناده ومنتنه، قال الشوكاني^(٢١٩): "السُّنَّة لا تثبت بمجرد التجربة، ولا يخرج بها الفاعل للشيء معتقداً أنه سُنَّة عن كونه مبتدعاً، وقبول الدعاء لا يدل على أن سبب القبول ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد يجيب الله الدعاء من غير توسل بسُنَّة وهو أرحم الراحمين، وقد تكون الاستجابة استدراجاً"، وقال الألباني^(٢٢٠): "العبادات لا تؤخذ من التجارب، سيما ما كان منها في أمر غيبي، فلا يجوز الميل إلى تصحيحه بالتجربة"، وقال: -في هامش إزالة الدَّهْش والوله (ص ١٨٨) معلقاً على قول القادري: "فتلخص أن حديث: (ماء زمزم لما شُرب له) صحيح متناً وسنداً وتجربةً وكشفاً" - قال ما نصه: "أمَّا المتن والسند فقد قال به العلماء، وأمَّا التجربة فأمر خاص بصاحبه، وأمَّا الكشف فمردود على من قاله، ولا نقول على الله إلا حقاً".

والخلاصة: أن حديث: "داووا مرضاكم بالصدقة"، لا يصح، وغير ثابت؛

للسبب الآتية:

(٢١٩) تحفة الدَّاكرين (ص ١٨٣).

(٢٢٠) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٢/١٠٩).

١ - أن كل طرقة شديدة الضعف لا تقوى ببعضها، وأمثلها مرسل الحسن عند أبي داود في المراسيل، وفيه علتان: ضعف أحد رواته، والإرسال؛ لكن ليس في طرق الحديث ما يصلح لتقويته.

٢ - لم يثبت عن أحد من علماء الحديث المتقدمين أو المتأخرين كـ (الهيثمي، والبوصيري، وابن حجر، والسخاوي، والسيوطي... إلخ) القول بتحسين الحديث أو تصحيحه، وهم أهل هذا الفن وفرسانه.

٣ - إعراض أصحاب الجوامع الصحيحة، والسنن المعروفة، والمسانيد المشهورة، عن تحريجه في كتبهم، رغم اشتغال كتب السنن، والمسانيد على الأحاديث السقيمة، والأسانيد الضعيفة؛ فلولا أنه وإي عندهم بالكلية لما تركوه، قال ابن عبد الهادي^(٢٢١): "كيف يكون هذا الحديث - أي حديث رخصة الحجامه للصائم - صحيحاً سالماً من الشذوذ والعلّة ولم يُخرّجه أحدٌ من أئمة الكتب الستة، ولا المسانيد المشهورة، وهم محتاجون إليه أشدّ حاجة؟!، وقال الزيلعي^(٢٢٢): - عن أحاديث الجهر بالبسملة - وكيف تكون صحيحة، وليست مُخرّجة في شيء من الصحيح، ولا المسانيد، ولا السنن المشهورة؟!".

ولكن كون الحديث لا يصح لا ينفي حقيقة التداوي بالصدقة، وأنها تدخل ضمن ما ورد من الأحاديث في دفع البلاء بالصدقة، وهذا أشمل من الصدقة للتداوي فقط، قال ابن القيم^(٢٢٣): "فإن للصدقة تأثيراً عجبياً في دفع أنواع البلاء ولو كانت من فاجر، أو من ظالم، بل من كافر، فإنّ الله تعالى يدفع بها عنه أنواعاً من البلاء، وهذا أمر معلوم عند الناس خاصتهم وعامتهم، وأهل

(٢٢١) تنقيح التحقيق (٢٧٦/٣).

(٢٢٢) نصب الرأية (٣٥٥/١).

(٢٢٣) الوابل الصيب (ص ٣١).

الأرض كلهم مُقرُّون به ؛ لأنَّهم جربوه". وقال في موضع آخر^(٢٢٤): "وكل طبيب لا يداوي العليل، بتفقد قلبه وصلاحه، وتقوية روحه وقواه بالصدقة، وفعل الخير، والإحسان، والإقبال على الله والدار الآخرة، فليس بطبيب، بل متطبب قاصر".

وذكر أيضاً كلاماً نفسياً حول التداوي بالأدوية الروحانية ومنها الصدقة، وأن لها من التأثير في الشفاء ما لا يصل إليه علم أعلم الأطباء، ولا تجربته، ولا قياسه، وأنها تفعل ما لا تفعل الأدوية الحسية، فقال^(٢٢٥): "بل هاهنا من الأدوية التي تشفي من الأمراض ما لم يهتد إليها عقول أكابر الأطباء، ولم تصل إليها علومهم، وتجاربهم وأقيستهم من الأدوية القلبية، والروحانية، وقوة القلب واعتماده على الله، والتوكل عليه، والالتجاء إليه، والانطراح والانكسار بين يديه، والتذلل له، والصدقة، والدعاء، والتوبة، والاستغفار، والإحسان إلى الخلق، وإغاثة الملهوف، والتفريج عن المكروب، فإنَّ هذه الأدوية قد جربتها الأمم على اختلاف أديانها ومللها، فوجدوا لها من التأثير في الشفاء ما لا يصل إليه علم أعلم الأطباء، ولا تجربته، ولا قياسه، وقد جربنا نحن وغيرنا من هذا أموراً كثيرة، ورأيناها تفعل ما لا تفعل الأدوية الحسية، بل تصير الأدوية الحسية عندها بمنزلة أدوية الطرقية، عند الأطباء، وهذا جار على قانون الحكمة الإلهية ليس خارجاً عنها" أهـ.

(٢٢٤) زاد المعاد (٤/١٣٢).

(٢٢٥) المصدر نفسه (٤/١١-١٢).

الخاتمة

توصل الباحث في خاتمة بحثه إلى أهم النتائج والتوصيات على النحو الآتي :

أولاً: النتائج:

يمكن إجمال أهم نتائج البحث في النقاط الآتية :

- ١ - عدم صلاحية طرق الحديث كلها للشواهد والمتابعات.
- ٢ - ضعف حجة القائلين بتقوية الحديث بمجموع طرقه.
- ٣ - جمهور العلماء الذين تكلموا في طرق الحديث يرون أنها ضعيفة جداً لا تصلح لأن ترتقي لمرتبة الحسن لغيره.
- ٤ - إعراض أصحاب الجوامع الصحيحة، والسنن المعروفة، والمسانيد المشهورة، عن تخريجهم في كتبهم، رغم اشتغال كتب السنن، والمسانيد على الأحاديث السقيمة، والأسانيد الضعيفة.
- ٥ - مطابقة الحديث للواقع والتجربة لا تدل على صحته، وعدم صحته لا ينفي ثبوت ذلك واقعاً، على مر العصور والأزمان.
- ٦ - التفصيل في نقد طرق الحديث، مع العناية بنقل كلام العلماء، تيسيراً على من أراد النظر في ذلك والخروج بقناعة مبنية على الأدلة.

ثانياً: التوصيات:

- يوصي الباحث في ختام هذا البحث بمواصلة الوقوف -من قِبل المختصين - على الأحاديث المختلف في الحكم عليها صحة وضعفاً عند علماء الحديث، ومشتهرة بين العلماء، وطلبة العلم، والعامّة كحديث: "نزل الرب إلى السماء الدنيا ليلة النصف من شعبان" وغيرها، وبيان الحكم الصحيح عليها حسب القواعد المعمول بها عند المحدثين، وهي من الأهمية بمكان؛ حتى يُتعبد الله بما شرع.

المصادر والمراجع

- [١] أحوال الرجال: لأبي إسحاق الجوزجاني (ت ٢٥٩)، تحقيق: صبحي السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٤٠٥/١هـ.
- [٢] أدب الإملاء والاستملاء: لأبي سعد السمعاني (ت ٥٦٢)، تحقيق: ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤٠١/١هـ.
- [٣] الأربعون العزيرية: لأبي اليسر الغماري (ت ١٣٨٠)، جمعية آل البيت للتراث والعلوم الشرعية، فلسطين.
- [٤] الإرشاد في معرفة علماء الحديث: لأبي يعلى خليل بن عبد الله الخليلي (ت ٤٤٦)، تحقيق: محمد سعيد إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١٤٠٩/١هـ.
- [٥] إزالة الدُّهش والوَكْه عن المتحير في صحة حديث: "ماء زمزم لما شرب له"، لأبي عبد الله القادري محمد بن إدريس (ت ١٣٥٠)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١٩٩٣/١م.
- [٦] أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (في جامعه الصحيح): لأبي أحمد ابن عدي (ت ٣٦٥)، تحقيق: عامر صبري، دار البشائر، بيروت، ط ١٤١٤/١هـ.
- [٧] الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لأبي عمر ابن عبد البر (ت ٤٦٣)، تحقيق: علي البجاوي، دار الجليل، بيروت، ط ١٤١٢/١هـ.
- [٨] الإصابة في تمييز الصحابة: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق: عادل أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤١٥/١هـ.

- [٩] الأماي الخميسية: للإمام الشجري يحيى بن الحسين (ت ٤٤٩)، ترتيب: القاضي العيشمي (ت ٦١٠)، تحقيق: محمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤٢٢/١هـ.
- [١٠] البحر المحيط في أصول الفقه: لبدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤)، قام بتحريه: عبد القادر العاني، وزارة الأوقاف، الكويت، ط ١٤١٣/٢هـ.
- [١١] بغية الطلب في تاريخ حلب: لابن العديم عمر بن أحمد (ت ٦٦٠)، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت.
- [١٢] تاريخ إربل: لابن المستوفي الإربلي (ت ٦٣٧)، تحقيق: سامي الصقار، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٠م.
- [١٣] تاريخ الإسلام: للإمام الذهبي (ت ٧٤٨)، تحقيق: الدكتور عمر عبدالسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١٤١٣/١هـ.
- [١٤] تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- [١٥] تاريخ الثقات: للعجلي (ت ٢٦١)، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤٠٥/١هـ.
- [١٦] تاريخ ابن معين، برواية العباس بن محمد الدوري (ت ٢٧١)، تحقيق: عبد الله أحمد، دار القلم، بيروت.
- [١٧] تاريخ ابن معين: برواية عثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٧٨)، تحقيق: أحمد نور سيف، مطبوعات مركز البحث العلمي، جامعة الملك عبد العزيز.
- [١٨] تاريخ مدينة دمشق: للحافظ ابن عساكر (ت ٥٧١)، تحقيق: عمر العمروي، دار الفكر، بيروت، ط ١٤١٥/١هـ.
- [١٩] تجريد أسماء الصحابة: للإمام الذهبي (ت ٧٤٨)، دار المعرفة، بيروت.

- [٢٠] تحفة الدّاكّرين: للإمام الشوكاني (ت١٢٥٠)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١٤٠٨/١هـ.
- [٢١] الترغيب في الدعاء والحث عليه: لعبد الغني المقدسي (ت٦٠٠)، تحقيق: د.فالح الصغير، دار العاصمة، الرياض، ط١٤١٧/١هـ.
- [٢٢] الترغيب والترهيب: لقوام السنة الأصبهاني (ت٥٣٥)، عناية: أيمن صالح، دار الحديث، القاهرة، ط١٤١٤/١هـ.
- [٢٣] الترغيب والترهيب: للإمام المنذري (ت٦٥٦)، تخرّيج: مصطفى عمارة، دار الفكر، بيروت.
- [٢٤] تسمية شيوخ أبي داوود: للجيايبي الأندلسي (ت٤٩٨)، تحقيق: محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.
- [٢٥] تقريب التهذيب: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)، تحقيق: أبو الأشبال الباكستاني، دار العاصمة، الرياض، ط١٤١٦/١هـ.
- [٢٦] تكملة الإكمال: لابن نقطة محمد بن عبد الغني (ت٦٢٩)، تحقيق: عبدالقيوم عبد رب النّبّي، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١٤١١/١هـ.
- [٢٧] تلخيص المستدرّك على الصحيحين: للإمام الذهبي (ت٧٤٨)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (مطبوع بحاشية المستدرّك)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٤١١/١هـ.
- [٢٨] التمهيد في معرفة التجويد: لأبي العلاء الهمذاني (ت٥٦٩)، تحقيق: جمال شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط١٤٢٦هـ.

- [٢٩] تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة: لابن عراق الكناني (٩٦٣)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤٠٢/٢هـ.
- [٣٠] تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق: لأبي عبد الله المقدسي (ت ٧٤٤)، تحقيق: سامي جاد الله وآخرون، أضواء السلف، الرياض، ط ١٤٢٨/١هـ.
- [٣١] تهذيب التهذيب: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند.
- [٣٢] تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ المزي (ت ٧٤٢)، تحقيق: د.بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٤١٣/٥هـ.
- [٣٣] التوسل: للشيخ الألباني (ت ١٤٢٠)، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١٤٢١/١هـ.
- [٣٤] التيسير بشرح الجامع الصغير: لزين الدين المناوي (ت ١٠٣١)، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، ط ١٤٠٨/٣هـ.
- [٣٥] الثقات: لابن حبان البستي (ت ٣٤٥)، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، نشر مؤسسة الكتب الثقافية.
- [٣٦] الجامع الصغير: للإمام السيوطي (ت ٩١١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤١٠/١هـ.
- [٣٧] الجامع الكبير: للإمام السيوطي (ت ٩١١)، تحقيق: مختار الهائج وآخرون، مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، ط ١٤٢٦/٢هـ.
- [٣٨] الجامع لشعب الإيمان: للإمام البيهقي أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨)، تحقيق: عبد العلي حامد، الدار السلفية، بومباي، ط ١٤٠٩/١هـ.

- [٣٩] الجرح والتعديل: للإمام ابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧)، تحقيق: عبدالرحمن المعلمي، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، ط ١٣٧٢/١هـ.
- [٤٠] حلية الأولياء: للحافظ أبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١٤٠٥/٤هـ.
- [٤١] الخلاصة في أصول الحديث: للإمام الطيبي (ت ٧٤٣)، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، بيروت، ط ١٤٠٥/١هـ.
- [٤٢] ذخيرة الحفاظ: للإمام المقدسي محمد بن طاهر (ت ٥٠٧)، تحقيق: د. عبدالرحمن الفريوائي، دار السلف، الرياض، ط ١٤١٦/١هـ.
- [٤٣] زاد المعاد من هدي خير العباد: للإمام ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٤٠٢/٣هـ.
- [٤٤] الزواجر المقلقة لمنكر التداوي بالصدقة: لأبي الفيض أحمد بن محمد الغماري (ت ١٣٨٠)، عناية: عدنان زهّار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤٢٤/١هـ.
- [٤٥] سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل: تحقيق: محمد الأزهرى، مطبعة الفاروق الحديثة، القاهرة، ط ١٤٢٧/١هـ.
- [٤٦] سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني: تحقيق: د. عبد العليم عبد العظيم البستوي، دار الاستقامة، مكة المكرمة، ط ١٤١٨/١هـ.
- [٤٧] سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني: تحقيق: موفق عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١٤٠٤/١هـ.
- [٤٨] سؤالات ابن الجنيد لابن معين: تحقيق: د. أحمد سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط ١٤٠٨/١هـ.

- [٤٩] سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني: تحقيق: موفق عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١/١٤٠٤هـ.
- [٥٠] سؤالات حمزة السهمي للدارقطني: تحقيق: موفق عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١/١٤٠٤هـ.
- [٥١] سلسلة الأحاديث الصحيحة: للشيخ الألباني (ت١٤٢٠)، مكتبة المعارف، الرياض، ط١/١٤١٥هـ.
- [٥٢] سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: للشيخ الألباني (ت١٤٢٠)، مكتبة المعارف، الرياض، ط١/١٤٢٥هـ.
- [٥٣] السنن الكبرى: للإمام البيهقي (ت٤٥٨)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- [٥٤] سير أعلام النبلاء: للإمام الذهبي (ت٧٤٨)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨/١٤١٢هـ.
- [٥٥] شرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد: لأبي العون السفاريني (ت١١٨٨)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤/١٤١٠هـ.
- [٥٦] شرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥)، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، بيروت، ط٢/١٤٠٥هـ.
- [٥٧] صحيح الترغيب والترهيب: للشيخ الألباني (ت١٤٢٠)، مكتبة المعارف، الرياض، ط١/١٤٢١هـ.
- [٥٨] صحيح الجامع الصغير وزيادته: للشيخ الألباني (ت١٤٢٠)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢/١٤٠٦هـ.
- [٥٩] صحيح مسلم: للإمام مسلم بن الحجاج (ت٢٦١)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١/١٣٧٤هـ.

- [٦٠] الضعفاء الصغير: للإمام البخاري (ت٢٥٦)، تحقيق: بوران الضناوي، عالم الكتب، بيروت، ط١/١٤٠٤هـ.
- [٦١] الضعفاء الكبير: لأبي جعفر العُقيلي (ت٣٢٢)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٠٤هـ.
- [٦٢] الضعفاء والمتروكون: للإمام ابن الجوزي (ت٥٩٧)، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٠٦هـ.
- [٦٣] الضعفاء والمتروكون: للإمام الدارقطني (ت٣٨٥)، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١/١٤٠٤هـ.
- [٦٤] الضعفاء والمتروكون: للإمام النسائي (ت٣٠٣)، تحقيق: بوران الضناوي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١/١٤٠٥هـ.
- [٦٥] ضعيف الترغيب والترهيب: للشيخ الألباني (ت١٤٢٠)، مكتبة المعارف، الرياض، ط١/١٤٢١هـ.
- [٦٦] ضعيف الجامع الصغير وزيادته: للشيخ الألباني (ت١٤٢٠)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢/١٣٩٩هـ.
- [٦٧] الطبقات الكبرى: لأبي عبد الله محمد بن سعد (ت٢٣٠)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤١٠هـ.
- [٦٨] العلل: للإمام ابن أبي حاتم (ت٣٢٧)، تحقيق: فريق من الباحثين، مطابع الحميضي، الرياض، ط١/١٤٢٧هـ.
- [٦٩] العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: للإمام ابن الجوزي (ت٥٩٧)، قدم له: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٠٣هـ.

- [٧٠] العلل ومعرفة الرجال: للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١)، تحقيق: د. وصي الله عباس، دار الحناني، الرياض، ط ١٤٢٢/٢هـ.
- [٧١] علوم الحديث: لابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن (ت ٦٤٣)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، سوريا.
- [٧٢] غذاء الألباب لشرح منظومة الآداب: لأبي العون السفاريني (ت ١١٨٨)، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط ١٤١٤/٢هـ.
- [٧٣] فتاوى ابن رشد: محمد بن أحمد بن رشد المالكي (ت ٥٢٠)، تحقيق: د. المختار بن الطاهر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١٤٠٧/١هـ.
- [٧٤] فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية: جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، مطابع رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، ط ١٤٢٤/١هـ.
- [٧٥] الفروع: لمحمد بن مفلح (ت ٧٦٣)، تحقيق: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٤٢٤/١هـ.
- [٧٦] فوائد الكوفيين: لأبي الغنائم النرسي (ت ٥١٠)، تحقيق: عبد الرحمن شريف، دار الضياء، الكويت، ط ١٤٢٥/١هـ.
- [٧٧] فيض القدير شرح الجامع الصغير: لزين الدين المناوي (ت ١٠٣١)، دار المعرفة، بيروت.
- [٧٨] الكامل في ضعفاء الرجال: لابن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥)، دار الفكر، بيروت، ط ١٤٠٩/٣هـ.

- [٧٩] كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: للعجلوني إسماعيل بن محمد (ت ١١٦٢)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١٣٥١/٢هـ.
- [٨٠] الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- [٨١] اللباب في تهذيب الأنساب: لابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠)، دار صادر، بيروت، ط ١٤١٤/٣هـ.
- [٨٢] لسان الميزان: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، مصورة عن طبعة دائرة المعارف النظامية بالهند، تصوير مؤسسة الأعلمي، بيروت.
- [٨٣] المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: لابن حبان البستي (ت ٣٥٤)، تحقيق: محمود زائد، دار المعرفة، بيروت.
- [٨٤] مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للهيثمى علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١٤٠٢/٣هـ.
- [٨٥] المحلى: لأبي محمد ابن حزم علي بن أحمد (ت ٤٥٦)، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- [٨٦] المراسيل: للإمام أبي داود السجستاني (ت ٢٧٥)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٤٠٨/١هـ.
- [٨٧] المراسيل: لابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧)، عناية: شكر الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٤١٨/٢هـ.
- [٨٨] مسائل الإمام أحمد بن حنبل: برواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ (ت ٢٧٥)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت.

- [٨٩] مسند الشاميين: للطبراني سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠)، تحقيق: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١/١٤٠٩هـ.
- [٩٠] مسند الشهاب: للقضاعي محمد بن عبد الله (ت ٤٥٤)، تحقيق: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١/١٤٠٩هـ.
- [٩١] مشيخة القزويني: لعمر بن علي القزويني (ت ٧٥٠)، تحقيق: د. عامر صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١/١٤٢٦هـ.
- [٩٢] المعجم الأوسط: للطبراني سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠) تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١/١٤٠٥هـ.
- [٩٣] معجم البلدان: للحموي ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦)، تحقيق: فريد الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/١٤١٠هـ.
- [٩٤] معجم السفر: للسلفي أحمد بن محمد (ت ٥٧٦)، تحقيق: عبد الله البارودي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
- [٩٥] معجم الشيوخ: لابن عساكر علي بن الحسن (ت ٥٧١)، تحقيق: د. وفاء تقي الدين، دار البشائر، دمشق، ط ١/١٤٢١هـ.
- [٩٦] المعجم الكبير: للإمام الطبراني سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية.
- [٩٧] المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبيل: لابن عساكر علي بن الحسن (ت ٥٧١)، تحقيق: سكينه الشهابي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠١هـ.
- [٩٨] معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين ابن فارس (ت ٣٩٥)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ.

- [٩٩] المعرفة والتاريخ: للفسوي يعقوب بن سفيان (ت٢٧٧)، تحقيق: د.أكرم العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٤٠١/٢هـ.
- [١٠٠] المغني في الضعفاء: للإمام الذهبي (ت٧٤٨)، تحقيق: حازم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١٤١٨/١هـ.
- [١٠١] المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: للإمام السخاوي (ت٩٠٢)، تعليق: عبد الله الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٤٠٧/١هـ.
- [١٠٢] من كلام يحيى بن معين في الرجال: رواية أبي خالد الدقاق، تحقيق: د.أحمد نور سيف، منشورات مركز البحث العلمي، جامعة الملك عبد العزيز.
- [١٠٣] المنهل الراوي من تقريب النواوي: للإمام النووي أبي زكريا يحيى بن شرف (ت٦٧٦)، تحقيق: دم.مصطفى الحزن، دار الملاح للطباعة والنشر، دمشق.
- [١٠٤] الموضوعات: للإمام ابن الجوزي (ت٥٩٧)، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١٤٠٧/٢هـ.
- [١٠٥] الموقظة: للإمام الذهبي (ت٧٤٨)، تحقيق: عبد الفتاح أبوغدة، دار البشائر، بيروت، ط١٤٠٥/١هـ.
- [١٠٦] ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للإمام الذهبي (ت٧٤٨)، تحقيق: محمد البخاري، دار المعرفة، بيروت.
- [١٠٧] نسخة طالوت: لطلوت بن عبّاد الصيرفي (ت٢٣٨)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، دار النوادر، دمشق، ط١٤٢٧/١هـ.

- [١٠٨] نصب الراية لأحاديث الهداية: للإمام الزيلعي (ت٧٦٢)، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، ط١/١٤١٨هـ.
- [١٠٩] النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير الجزري (ت٦٠٦)، تحقيق: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.
- [١١٠] الوابل الصيب من الكلم الطيب: للإمام ابن قيم الجوزية (ت٧٥١)، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، ط٣/١٩٩٠م.

**Tradition: (Heal your Patients by giving Charity)
"Critical Study"**

Dr. Khalid bin Mohammed bin Rajah Abul Qasim

Professor of Sunnah and its studies
Department of Islamic Culture
Jazan University

Abstract. This research explored the multiple ways of reporting the Hadeeth: "Heal your patients by giving charity", from various sources, in order to make a critical study of the present topic under investigation. Judging the degree of its authentication following the approach of modern scholars, meanwhile showing the opinion of the scholars of judging each way of reporting the Hadeeth taking into account those who strengthen the way, and who weaken the ways. This study concluded that the Hadeeth cannot be considered authentic due to the severity of the weakness of the ways of reporting it. In conclusion, this study recommends to stand firmly on the authenticity of those Hadeeths that are controversial in terms of its credibility.

النساء المجهولات وروايتهن في السنن الأربعة

محمد عبدالرحمن طوالبه

أستاذ مشارك في الحديث الشريف وعلومه

جامعة اليرموك - كلية الشريعة - قسم أصول الدين

ملخص البحث. هدف هذا البحث إلى دراسة النساء المجهولات في السنن الأربعة وأحاديثهن، فعُرِّفت بالمجهول وما يلتحق به، وبيّنت أسباب الجهالة عند الرجال والنساء، وحكم روايتهم. وأظهر البحث قبول رواية المجهولات متى احتفت بالقرائن، كأن يكون من كبار التابعين، أو أوساطهم ممن تعذر الوقوف على معرفة أحوالهن، وعلى أن تكون روايتهن قد سلمت من الشذوذ والنكارة وكاكة اللفظ وغيرها من القرائن. ورد روايتهن إذا كن دون ذلك ممن تأخر العهد بهن فكن من صغار التابعين أو أتباعهم، ولم تحتف بما يشفع لها من القرائن.